

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١١

الخميس، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بول بادجي (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

بنود جدول الأعمال ٨٨ إلى ١٠٥ (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر في تلك المشاريع

السيد غومبي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):

كما سبق أن ذكرت أثناء المناقشة العامة، لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بقلق عميق إزاء العدد الضخم من الأسلحة النووية التي لا تزال منتشرة ومخزونة في جميع أنحاء العالم وإزاء النظريات الأمنية التي تتوخى الاستخدام الفعلي لهذه الأسلحة.

إن التطورات الأخيرة في مجال نظم الأسلحة النووية،

بما في ذلك قرارات تحديث هذه النظم وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، تتعارض مع سلامة واستدامة نظام عدم الانتشار النووي ومع الهدف الأكبر المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين. وأي افتراض بالحيازة اللاهائية للأسلحة

النووية لن يؤدي، في رأينا، إلا إلى تفاقم حالة انعدام الأمن واستمرار سباق التسلح. وإحراز التقدم المستمر الذي لا رجعة فيه في نزع السلاح النووي والتدابير الأخرى ذات الصلة في مجال تحديد الأسلحة النووية يظل أمرا أساسيا لتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأنتقل إلى مسألة ذات صلة، إذ تتفق جنوب أفريقيا

مع الآخرين على الرأي القائل بأن شبكة الاتجار غير المشروع بالتكنولوجيا النووية لصنع الأسلحة النووية تمثل تحديا خطيرا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، أعلنت جنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ أنها أحرزت تحقيقا في مخالفة لتشريعات عدم الانتشار في جنوب أفريقيا، وكذلك في معلومات تم الحصول عليها عقب إعلان ليبيا التخلي عن برنامجها للأسلحة النووية. ويبدو أن تلك الشبكة غير المشروعة كانت تعمل في أكثر من ٣٠ بلدا وكانت تتألف من عدة كيانات وأفراد من جنسيات مختلفة.

ويسرني أن أبلغ الدول الأعضاء بأن أحد المتهمين،

السيد غيرهارد فيسر، وهو مواطن ألماني، عقد اتفاقا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



النووية من الاستخدام للأغراض السلمية إلى صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة. وينبغي عدم تقويض تلك السلطة. وأي شواغل فيما يتعلق بعدم الامتثال لاتفاقات الضمانات ينبغي أن توجه إلى الوكالة للنظر في اتخاذ أي إجراء قد يكون مطلوباً وفقاً لولاية الوكالة.

إن الترتيبات غير الكافية للضمانات بين الوكالة والدول الأعضاء فيها تشكل أيضاً عاملاً آخر يحدث تأثيراً مباشراً على قدرات الوكالة على التحقق التي تستدعي أن نوليها اهتمامنا الجدي. وتشعر جنوب أفريقيا بقلق بالغ لأن هناك بعض الدول التي لم تتخذ بعد الخطوة الأساسية الأولى التي تتطلبها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لوضع اتفاقات الضمانات الشاملة موضع التنفيذ مع الوكالة. وناشدت تلك الدول الوفاء بالتزاماتها في إطار المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار في أقرب وقت ممكن.

وضمانات الوكالة ليست نظاماً ثابتاً، بل هي نظام يلزم تكيفه على الظروف المتغيرة. ولذلك السبب أيدت جنوب أفريقيا المحاولات التي جرت في المؤتمر العام للوكالة الذي عقد مؤخراً وهدف إلى تعزيز نظام الضمانات من خلال إدراج نص مستمد بصورة مباشرة من النظام الأساسي للوكالة، في نص القرار المتعلق بالضمانات، فضلاً عن نصوص إضافية تؤيد الخطوة ١٠ من الخطوات العملية الـ ١٣ صوب نزع السلاح النووي المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. وللأسف، رفض ذلك الاقتراح. ويشكل رفض الاقتراح مصدر قلق وفدي ويبدو أنه يمثل ميلاً من جانب بعض الدول الأعضاء إلى النكوص عن الالتزامات التي قطعتها لدى الانضمام إلى الوكالة وعن التعهدات الرسمية لهذه الدول، المتفق عليها في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أننا نتساءل عما إذا كانت تلك التطورات السلبية لا تشكل دليلاً على

في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ مع هيئة النيابة الوطنية في جنوب أفريقيا للاعتراف والحكم، ووفقاً لبنود الاتفاق أُدين بسبعة اتهامات تتعلق بأنشطته مع كل من ليبيا وباكستان. وحُكم عليه بالخضوع للإشراف الإصلاحي لمدة ثلاث سنوات وكذلك بالسجن لمدة يبلغ مجملها ١٨ عاماً، وتُعلق لمدة خمس سنوات بسبب ظروف تقتضي منه، ضمن جملة أمور، أن يتعاون مع السلطات تعاوناً كاملاً فيما يتعلق بإجراء المزيد من التحقيقات في أنشطة الشبكة. وصدر أيضاً أمر بالمصادرة فيما يتعلق بعائداته من الجرائم والتي بلغت ٢,٨ مليون يورو و ٦ ملايين راند. وقد تم فصل وتأجيل القضية المرفوعة ضد المتهم الآخر، السيد دانييل غايغس، وهو مواطن سويسري.

وتقدّر جنوب أفريقيا مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إكمال القضية المرفوعة ضد السيد فيسر تقديراً كبيراً. ونود أيضاً أن نثني على التعاون الذي تلقيناه من الحكومات المعنية بالتحقيق. والمطلوب الآن من جميع البلدان المتضررة من الشبكة غير المشروعة هو تعزيز الجهود التي تبذلها السلطات المختصة، في تعاون وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب بذل جهود متضافرة لتحقيق النجاح في محاكمة جميع الأطراف الفاعلة الضالعة وذلك من أجل تحقيق القضاء التام على الشبكة.

بعد أن أجرت جنوب أفريقيا أول محاكمة ناجحة للمتورطين في ما تسمى شبكة عبد القدیر خان، أثبتت تجربتها قيمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتبادل الفعال للمعلومات. ونعتقد أن هذا النوع من التعاون سيسهم في منع ومكافحة واستئصال مثل الأنشطة غير المشروعة.

وما زالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة المختصة الوحيدة المعترف بها دولياً والمسؤولة عن التحقق وضمان الامتثال لاتفاقات الضمانات بغية منع تحويل الطاقة

تمكننا من متابعة تلك الأنشطة بدون خوف ومع الضمانات اللازمة. ولكن الأمر المطلوب هو اتخاذ نهج غير تمييزي من شأنه أن يضمن الإمداد الموثوق به للوقود النووي مع الاحترام الكامل لخيارات الدول وحماية حقها غير القابل للتصرف في متابعة البرامج النووية السلمية، اتساقا مع التزاماتها بمنع الانتشار.

وفي الختام، أود أن أذكر أمرا بديهيًا - إن الإزالة المنتظمة والمطردة لجميع الأسلحة النووية وضمن عدم استحداثها أبدا مرة أخرى ما زالا يشكلان الضمان الوحيد ضد استخدامها. وينبغي أن يظل ذلك هو هدفنا الثابت.

السيد بيراتزا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نظرا لأن وفدي يتكلم للمرة الأولى في هذه الدورة للجنة الأولى، أود أن أهنئكم، سيدي، بانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

إنني أتكلم بالنيابة عن السوق المشتركة للمحروط الجنوبي والدول المنتسبة إليه - الأرجنتين وإكوادور وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو وشيلي وفنزويلا وكولومبيا وبلدي، أوروغواي.

والسوق المشتركة للمحروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها تؤكد مجددا على التزامنا القوي والمستمر بأهداف المجتمع الدولي المتمثلة في نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفقا للقانون الدولي، وضمن حق جميع الدول في إجراء البحوث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية.

ودول السوق المشتركة للمحروط الجنوبي والدول المنتسبة، بوصفها دولا رفضت الخيار النووي ولديها مؤهلات قوية في مجال منع الانتشار، تؤكد على قلقنا حيال حالة الشلل التي أصابت آلية نزع السلاح في إطار النظام

الرضا الذاتي والاعتقاد الزائف بأن نظام الضمانات قد وصل إلى درجة الكمال.

إن جنوب أفريقيا تسلّم بالدور الذي لا غنى عنه ويمكن أن يضطلع به البروتوكول الإضافي بوصفه تدييرا إضافيا لتوفير الثقة اللازمة والتأكيدات المطلوبة بأن تستخدم الدول الأعضاء التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وحدها وبدعم تحويل أي مواد معلنة أو غير معلنة إلى برامج صنع الأسلحة. وتؤمن جنوب أفريقيا بأن البلدان التي لديها إمكانية الحصول على التكنولوجيا المتطورة تتحمل مسؤولية أكبر عن تقديم تلك التأكيدات وعن بناء الثقة بالطابع السلمي لبرامجها النووية.

وفي سياق دورة الوقود النووي، تم تقديم عدد من الاقتراحات خلال الأعوام القليلة الماضية فيما يتعلق بالإمداد الموثوق به للوقود النووي، بما في ذلك اقتراحات لإنشاء آليات جديدة لإمدادات دورة الوقود. وللأسف، فإن بعض تلك الاقتراحات موجهة نحو تقييد حق البلدان في تطوير القدرات المحلية. وتلك المشروطيات لا تتناقض مع الحق غير القابل للتصرف للدول في السعي وراء الطاقة النووية للأغراض السلمية، على النحو المنصوص عليه في معاهدة عدم الانتشار فحسب، بل تؤدي أيضا إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، بما في ذلك من خلال إنشاء نوع آخر من التكتل الاحتكاري من شأنه أن يستبعد المشاركة الكاملة، وخاصة مشاركة الدول المتمثلة أمثالا كاملا لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات.

ومع الاعتراف بالدور المحتمل الذي يمكن أن تضطلع به الطاقة النووية بوصفها مصدرا بديلا للطاقة المتجددة، فإن من واجبا أن نضمن عدم فرض قيود غير مبررة. وربما يكون مطلوبا إيجاد طرائق إضافية لمنع تحويل تلك التكنولوجيا الحساسة إلى صنع الأسلحة النووية بغية ضمان

المحافظة على وقف اختياري للتجارب النووية ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

ومضى أكثر من ١٠ أعوام منذ أن أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها التي مفادها

”إن هناك التزاما قائما بالسعي، بنية صادقة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة“.

ومن المؤسف أننا ما زلنا نرى حالات من عدم الامتثال لأهداف نزع السلاح، المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولا تزال منظمة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ملتزمة التزاما صارما بنظام معاهدة عدم الانتشار. وهذه المعاهدة هي الركن الأساسي لنظام الأمن الدولي، وينبغي للدول الأطراف فيها أن تتقيد بصورة صارمة بكل الواجبات والالتزامات المتعهد بها في إطارها. ونكرر تأكيد ضرورة الامتثال للالتزامات المتعهد بها في مؤتمري عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠ لاستعراض تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها سنة ٢٠٠٠. وندعو جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة على أن تفعل ذلك بلا شروط، بصفتها دولا غير حائزة لأسلحة نووية.

وقد سمعنا مرارا الدول الحائزة للأسلحة النووية تؤكد أنها ممثلة للواجبات المحددة في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وبالرغم من أننا كنا نفضل أن يتحقق التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي بأشكال تعددية لنزع السلاح، فإننا نرحب بكل تقدم في الحد من الترسانات، بما في ذلك التقدم المحرز بصورة ثنائية. ونرجو أن

المتعدد الأطراف. ومن المؤلم بشكل خاص أنه، في عام ٢٠٠٧ وعلى مدى الأعوام الـ ١١ الماضية، فشل مؤتمر نزع السلاح، المتتدي المتعدد الأطراف والوحيد للمفاوضات بشأن نزع السلاح، في الاتفاق بشأن برنامج عمل. وبناء على ذلك، ظل من غير الممكن بدء المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وعلاوة على ذلك، لم نتمكن، بسبب عدم الاتفاق، من إنشاء جهاز فرعي كاف ومكلف بمعالجة نزع السلاح النووي. والمفاوضات هي سبب وجود مؤتمر نزع السلاح، وجميع المفاوضات الجيدة تتطلب إرادة سياسية ومرونة من جانب جميع الأطراف المعنية.

كما أن مجموعتنا الإقليمية تشعر بقلق فيما يتعلق بإمكانية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في القريب العاجل. وتشكل المعاهدة إحدى الركائز الأساسية لنزع السلاح النووي وللجهود الرامية إلى استئصال انتشار الأسلحة النووية. وبحظر التجارب النووية الاختبارية وإنشاء نظام فعال للتحقق، تضع المعاهدة عوائق فعالة أمام صنع أسلحة نووية جديدة. وبالتالي فإن السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها تعرب عن قلقها لأن بعض البلدان التي لديها قدرات نووية والبلدان الأخرى التي أجرت بالفعل تجارب نووية لم تصدق على ذلك الصك. وبالتالي نناشد البلدان غير المدرجة في الملحق الثاني للمعاهدة والتي لم تتخذ بعد الخطوات العاجلة اللازمة للانضمام إلى جهود المجتمع الدولي لحظر التجارب النووية بشكل نهائي، أن تفعل ذلك.

كما أننا نعترف بالجهود المشتركة للأمانة التقنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبالبلدان التي ما زالت، مع تأييدها لروح المعاهدة ونصها، تواجه مشاكل في التصديق عليها. ونناشد جميع الدول

خطوة في سبيل نزع السلاح العام والشامل. ولا بد من التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاما لا لبس فيه، لإعطاء الضمانات الأمنية السلبية ذات الصلة لتلك المناطق. وستواصل منظمة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها سعيها الجاد إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمنطقة المتاخمة له.

إننا على اقتناع بأن النظام الأمني الجماعي، القادر على إنشاء وصون وتوطيد السلم والأمن الدوليين، لا يمكن أن يُبنى على أساس نظريات أمنية استراتيجية، تفكّر في تكديس واستخدام وتطوير الأسلحة النووية. ونكرر إبداء رأينا القائل بأن الضمانة الفعالة الوحيدة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل هي إزالتها بصورة كلية.

وختاما، تدعو منظمتنا والبلدان المنتسبة إليها إلى إعادة ما كان للجنة الأولى من دور سياسي، وفقا لولايتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت لا نزال نبحث عن حلول تتسم بسعة الخيال، تسهم في تعزيز آلية نزع السلاح وعدم الانتشار الدولية.

السيد ماكلاكلن (أستراليا) (تكلم بالانكليزية):
تعتبر أستراليا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي أساس النظام العالمي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ولذلك شجّعنا إلى حد بعيد الجو الإيجابي والتعاوني الذي هيأته الأكثرية الساحقة من الوفود التي شاركت في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لدورة استعراض معاهدة عدم الانتشار في فترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، التي عقدت ببينا، في وقت سابق من هذا العام. وذلك الاجتماع، بتأكيد ما لمعاهدة عدم الانتشار من أهمية حيوية، قد قطع شوطا في سبيل إزالة خيبة الأمل الناتجة عن أحدث مؤتمرات الاستعراض عهدا. وعلى ذلك، لا بد من تواصل التعاون والتصميم من قبل جميع الدول بغية ضمان استمرار إحراز

يتاح مزيد من المعلومات للمجتمع الدولي عن التدابير المتخذة في سبيل إزالة تلك الترسانات بصورة تامة.

وفي هذا الصدد، تنظر منظمة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والبلدان المرتبطة بها، نظرة إيجابية إلى اقتراح البرازيل، الذي قدّم في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٧، بأن تعد الأمانة العامة، على أساس المعلومات المتوفرة، جدولاً مقارنا لتدابير نزع السلاح. ومن شأن مبادرة كهذه أن توفر للدول الأطراف وسائل إجراء تقييم أفضل للتقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي.

ونرحب بالذكرى السنوية الأربعين لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - معاهدة ثلاثيلوكو - التي بفضلها أصبحت منطقتنا أول منطقة مأهولة بعدد كثيف من السكان، خالية من الأسلحة النووية. وقد أعربت منظمة السوق المشتركة والبلدان المنتسبة إليها، في مننديات شتي، متعددة الأطراف، عن تأييدنا لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق الأخرى.

ولا نزال نؤيد تعزيز الأنظمة القانونية لمعاهدات ثلاثيلوكو وراروتونغا وبانكوك وبيليندابا، والمركز القانوني لمنغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية. ونؤيد كذلك زيادة التنسيق والتعاون ما بين تلك المناطق، نظرا لإسهامها الهام في نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار. وإلى ذلك، نؤيد التبكير في إنفاذ معاهدة سيميبيالاتينسك، التي أنشئت بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يسهم في تعزيز الأمن الإقليمي وفي أمن الدول الأطراف في تلك المناطق، عن طريق حظر استخدام تلك الأسلحة والتهديد باستخدامها داخل مجال تطبيق كل معاهدة. ويمثل ذلك

تفعل ذلك بدون تأخير، مما سيعزز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

ونحن ندعم بنشاط التفاوض بشأن إبرام معاهدة ملزمة قانونا ولا تمييز فيها، لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تنص على تدابير مناسبة للتحقق من الامتثال. وفي هذا الصدد، يمثل اقتراح رئيس مؤتمر نزع السلاح (CD/2007/L.1) أساسا عادلا للمضي قدما بالعمل الموضوعي في إطار المؤتمر، بما في ذلك إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف المواد الانشطارية. نحث جميع أعضاء المؤتمر على اغتنام هذه الفرصة، كي تتمكن من المضي قدما في تلك المهمة الملحة.

وتتقيد أستراليا بصورة صارمة بنظام عدم الانتشار القائم على أساس المعاهدة، وذلك بعمليات مراقبة داخلية ودعم للتدابير العالمية، كالبروتوكولين الإضافيين، وتعزيز الأمن النووي وبذل جهود لمكافحة الإرهاب النووي. إن هذه التدابير أساسية، لأنه لن يكون هناك عالم خالٍ من الأسلحة النووية بدون ضمانات تامة ودائمة لعدم الانتشار. وينبغي أن نكون واضحين، فالدول التي تتحدى نظام عدم الانتشار لا تهدد الأمن العالمي فحسب، بل تقوض أيضا الثقة والاستقرار الدوليين اللذين لا غنى عنهما لتحقيق نزع السلاح النووي.

ونرحب بإعلان إيران عن نيتها العمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل المسائل العالقة منذ أمد طويل، غير أنه ينبغي أن تتبّع ذلك بتعليق برنامجها لتخصيب اليورانيوم، كما طالبها بذلك مجلس الأمن، والتعاون التام مع الوكالة. ومثل هذه الأعمال أساسية كيما يتأكد المجتمع الدولي من أن أغراض برنامج إيران النووي سلمية حقا.

وترحب أستراليا بالتقدم المحرز بشأن المسألة النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا سيما الاتفاق

معاهدة عدم الانتشار التقدم في سبيل تأمين عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

إن أستراليا ملتزمة بتحقيق هدف نزع السلاح، باتخاذ خطوات متوازنة وتدرجية، يعزز بعضها بعضا. وتنتقل إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية لأن تكون الرائدة، بعمليات تخفيض دائمة لعدد أسلحتها النووية. وتتفائل أستراليا بالخطوات التي اتخذتها بعض الدول النووية في ذلك الاتجاه، وتحثها على الاستمرار فيها. ولكن يجب على الدول غير النووية أن تؤدي قسطها أيضا، بتهيئة جو من الثقة والاستقرار، يمكن أن يحصل فيه نزع السلاح النووي.

ونرحب أيضا بالشفافية المتزايدة لدى بعض الدول النووية، من خلال أمور منها بيانها في الدورة التي عقدت مؤخرا للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار وفي مناقشة مؤتمر نزع السلاح التي انصبّ تركيزها على نزع السلاح النووي. ونشجع كل الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تبذل جهودا من هذا القبيل لتحقيق الشفافية إلى أبعد مدى ممكن.

وننتظر من جميع الدول التي تملك أسلحة نووية أن تحدد من دور هذه الأسلحة في سياساتها الأمنية، مخففة بذلك من خطر استخدام تلك الأسلحة يوما ما، ومعدّلة إزالتها في نهاية المطاف. ونحث تلك الدول على تقليص وضع أسلحتها النووية التشغيلي بطرق تعزز السلم والاستقرار في العالم.

إن للدول غير النووية مصلحة أساسية وواجبا أساسيا في دعم اتخاذ خطوات عملية تيسر نزع السلاح النووي. وأستراليا طرف ملتزم بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ وبمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن المؤسف أنه لا تزال هناك، بعد عقد كامل، ١٠ دول من البلدان المدرجة في المرفق ٢، لم تصبح بعد أطرافا في هذه المعاهدة. وندعو تلك الدول إلى أن

بالحظر التام والتدمير الشامل للأسلحة النووية، والتفاوض بشأن إبرام صكوك قانونية دولية في ذلك الصدد في وقت مبكر. وينبغي لنزع السلاح النووي أن يشكل عملية عادلة ومنطقية للتخفيض التدريجي صوب تحقيق توازن تنازلي. وتحمل الدولتان اللتان تملكان أكبر الترسانات النووية مسؤوليات خاصة وأساسية عن نزع السلاح النووي. وينبغي أن تقوم بما يزيد من التخفيض على نحو كبير لأسلحتهما النووية بصورة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، بغية إيجاد الظروف التي تسمح لغيرهما من الدول الحائزة للأسلحة النووية بالمشاركة في عملية نزع السلاح النووي وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي الكامل والشامل.

وتضمنت الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ إرشادات هامة لتعزيز عملية نزع السلاح النووي. وينبغي أن ينظر المجتمع الدولي على نحو كامل في الحالة الراهنة، وينفذ تلك الخطوات بفعالية وإخلاص، استناداً إلى المبادئ والمبادئ التوجيهية لتحقيق التوازن والاستقرار الاستراتيجيين على الصعيد العالمي، وتوفير الأمن غير المنقوص للجميع.

وقبل تحقيق هدف الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية، ينبغي أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالأبداً تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية، وأن تتعهد، دون شروط، بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، والتفاوض بشأن إبرام صك قانوني دولي في ذلك الصدد.

ويتعين على مؤتمر نزع السلاح في جنيف، استناداً إلى مشاورات مكثفة، أن يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن

الذي تم التوصل إليه مؤخراً في ٣ تشرين الأول/أكتوبر بشأن إجراءات المرحلة الثانية، بموجب البيان المشترك لعام ٢٠٠٥. وتتوقع من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغيرها من المشاركين في المحادثات السادسة، أن تنفذ التزاماتها وتبقي على الزخم الإيجابي الذي أوجده الآن.

وترحب أستراليا بما أُنخذ من خطوات بشأن نزع السلاح النووي، غير أنها تسعى إلى إحراز مزيد من التقدم صوب ذلك الهدف الحيوي. وما زلنا نشعر ببالغ القلق إزاء ما يشكّله الانتشار النووي من تهديد للأمن العالمي، وإن كنا نشعر بالارتياح لبقاء الأغلبية الساحقة من الدول ملتزمة بالوفاء بواجباتها المتعلقة بعدم الانتشار. ونحن على يقين من أن إحراز التقدم في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح النووي أساسي لاستدامة السلم والأمن العالميين.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية):

ما زالت الحالة الأمنية الدولية، اليوم، تحتاز تغيرات معقدة وعميقة. وفي ذلك السياق، من المهم الدفع بعملية نزع السلاح النووي والتخفيض المطرد لدور الأسلحة النووية في السياسة الدولية والسياسات الأمنية الوطنية، من أجل تحسين البيئة الأمنية الدولية وتعزيز عدم الانتشار النووي.

لقد بدأت العملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهوداً مشتركة للقيام بتحليل موضوعي للمشاكل والتحديات التي تواجهها المعاهدة، بغية تعزيز الأهداف الرئيسية الثلاثة للمعاهدة، واستكشاف سبل قابلة للتطبيق لتعزيز عالميتها وسلطتها وفعاليتها.

وفي ما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي، ما فتئت الصين ترى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تلتزم

برنامج عمله في أقرب وقت ممكن، والبدء بمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في وقت مبكر.

وباعتبار الصين دولة حائزة للأسلحة النووية، فإنها تنادي دوماً بالحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية، ولم تملص أبداً من مسؤولياتها والتزاماتها بشأن نزع السلاح النووي. وما انفكت الصين تمارس أقصى درجات ضبط النفس بشأن تطوير أسلحتها النووية وتحديد مداها. والصين لم ولن تشارك في سباق تسلح نووي. وما برحت الصين تتبع، بلا شروط، سياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وتشجع الصين بفعالية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر. وقبل دخول المعاهدة حيز النفاذ، ستفي الصين بالتزامها بالوقف الطوعي للتجارب النووية. والصين تحترم وتؤيد الجهود التي بذلتها الدول والمناطق المعنية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين الدول والمناطق المعنية. وقد وقّعت الصين على البروتوكولات ذات الصلة لمختلف معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية التي فُتح باب التوقيع عليها.

وتدعم الصين مؤتمر نزع السلاح بجنيف في جهوده للتوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن، والبدء بمفاوضات حول معاهدة متعددة الأطراف، غير تمييزية، ويمكن التحقق منها دولياً، بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتولي الصين أهمية كبيرة للدورة الجديدة لعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، وهي على استعداد للمشاركة الفعّالة والبنّاءة في العملية التحضيرية والاستعراض. والصين مستعدة للعمل مع دول أطراف

وتدعم الصين مؤتمر نزع السلاح بجنيف في جهوده للتوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن، والبدء بمفاوضات حول معاهدة متعددة الأطراف، غير تمييزية، ويمكن التحقق منها دولياً، بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتولي الصين أهمية كبيرة للدورة الجديدة لعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، وهي على استعداد للمشاركة الفعّالة والبنّاءة في العملية التحضيرية والاستعراض. والصين مستعدة للعمل مع دول أطراف

وعليه، فإننا نطالب بالتالي:

أولاً، العودة إلى أسس القانون الدولي ومبدأ تعددية الأطراف وعدم ازدواجية المعايير في تطبيق المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بنزع السلاح.

ثانياً، التطبيق التام والمتوازن لجميع بنود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن تحقيق التوازن ما بين نزع السلاح وعدم الانتشار، وفي هذا السياق، نؤكد على ضرورة تطبيق المادة السادسة من المعاهدة وهو ما يستدعي كأولوية، دخول الدول النووية في مفاوضات جادة وعاجلة تهدف إلى التخفيف التدريجي لترساناتها النووية القائمة وتحويلها للأغراض السلمية وفقاً لإطار زمني محدد.

ثالثاً، إعادة التأكيد على عالمية وشمول معاهدة عدم الانتشار وهو ما يتطلب من المجتمع الدولي الضغط على الدول غير المنضمة إليها بعد بأن تفعل ذلك في القريب العاجل.

رابعاً، إعادة التأكيد على ضرورة تطبيق المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعدم إعادة تفسير الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في هذه المعاهدة ودون أي تمييز في مجال تطوير البحوث والإنتاج والاستخدام للطاقة النووية للأغراض السلمية، وأيضاً إعلان رفض المجتمع الدولي لأي محاولة من جانب أي دولة طرف في المعاهدة لاستعمال برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية كأداة لأغراض سياسية تنتهك النظام الأساسي للوكالة.

خامساً، ضرورة العمل نحو إنشاء صك دولي وغير مشروط يكفل الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وعدم تعرضها لأي تهديد أو مخاطر ناجمة عن استخدام الترسانات النووية الموجودة ضدها.

أو امتلاك ترسانات نووية لا تؤدي إلى ضمان الأمن والاستقرار لأي من الدول، إقليمياً أو دولياً، بل هي وسيلة لتعميق بؤر التوتر الدائم وإيجاد حالة من التسابق على التسليح الاستراتيجي بكل أنواعه، يؤدي إلى عالم غير آمن، يسوده عدم الطمأنينة لدى العديد من الشعوب والدول.

وبالرغم من الجهود والمساعي الكبيرة التي بذلها المجتمع الدولي حتى الآن من أجل تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتقدم نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فإن ما نشهده على الساحة الدولية حالياً يُعتبر مخالفاً للإنجازات التي تم تحقيقها في الماضي في هذا المجال، وتراجعا في مسيرة نزع السلاح تتجسد أخطاره في ما يلي:

أولاً، إن قيام بعض الدول النووية بالاستمرار في التطوير النوعي والكمي لأسلحتها النووية الموجودة ووسائل إيصالها، فضلاً عن اتجاه بعضها نحو تطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة للأغراض العدوانية والهجومية، أمر مخالف لنظام عدم الانتشار، ونحن نعتبره انتهاكاً واضحاً وصريحاً للإجماع الذي توصل إليه المجتمع الدولي والداعي إلى التقليل من دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية.

ثانياً، حصول بعض الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، في إطار التعاون الثنائي مع بعض الدول النووية، على المواد والتكنولوجيا والمعرفة النووية، خارج نطاق مراقبة الوكالة الدولية للطاقة النووية، ويخالف نص وروح معاهدة عدم الانتشار.

ثالثاً، إن محاولة بعض الدول النووية بلورة مفاهيم جديدة لعقائد الدفاع الاستراتيجي مبنية على استراتيجية هجومية وليست دفاعية تستند على إعطاء نفسها الحق في استخدام الأسلحة النووية مخالفةً للقانون الدولي وللقانون الإنساني الدولي.

بيرى، وهنري كسينجر - وهي أسماء غنية عن التعريف في جميع أنحاء العالم. لقد أنعشوا الرؤية المتمثلة في عالم خال من الأسلحة النووية، وشددوا على ضرورة معاودة بذل الجهود الرامية إلى اتخاذ خطوات عملية نحو نزع السلاح والهدف النهائي المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وبعد سلسلة من النكسات، التي نعرفها جميعاً، نرحب كثيراً بالبداية من جديد. بل ينبغي اتخاذ خطوات حاسمة نحو نزع السلاح النووي. والأنظمة القائمة للمعاهدات والتشريعات الدولية في مجال نزع السلاح، وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار توفر الإطار اللازم للعمل. وينبغي زيادة تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمصلحة المجتمع الدولي، وأصبح دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ من المسائل الملحة للغاية على نحو متزايد. كما سيكون إبرام صك قانوني دولي مثل معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى مفيداً لجهودنا الرامية إلى نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ومن شأن هذه الصكوك تيسير التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز نظامنا المشترك لعدم الانتشار.

ويمكن، بل ينبغي للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن تبدأ في إطار مؤتمر نزع السلاح دون مزيد من الضجة، ودون شروط مسبقة، وأن تقوم على فهم مفاده عدم استبعاد أي مسألة من المفاوضات. وقد ورد التصريح بذلك في مناسبات عديدة من جانب الاتحاد الأوروبي وهولندا بوصفها إحدى الدول الأعضاء.

وأعربت هولندا عن تقديرها لنص المعاهدة الواضح الذي قدمته الولايات المتحدة رسمياً في مؤتمر نزع السلاح في أيار/مايو ٢٠٠٦. وكانت قد أعدت على الأقل ثلاثة

سادساً، إعادة التأكيد على الدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها الجهاز الدولي الوحيد المخول برصد وضبط النشاطات والبرامج النووية للدول، وخاصة لحل المسائل العالقة المتصلة بها.

سابعاً، مطالبة الدول التي لم تصدّق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأن تفعل ذلك في القريب العاجل حتى يمكن أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ.

وختاماً، إننا، إذ نأمل أن تبدي جميع الوفود الإرادة السياسية اللازمة والمرونة الكافية في مواقفها من أجل التوصل إلى توافق في الآراء حول المسائل العالقة ذات الصلة، نأمل أن تؤدي دورات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى نجاح هذا المؤتمر، بما يساهم في تعزيز عالمية المعاهدة وتطبيقها الكامل كما نتطلع إلى عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ودون أي مزيد من التأخير لغرض تسليط الضوء عالمياً على مسائل نزع السلاح النووي، وإعادة اهتمام المجتمع الدولي بهذا الموضوع، وسيعتمد ذلك على مدى استعداد الدول النووية الخمس للوفاء بالتزاماتها ومنع انهيار معاهدة عدم الانتشار.

السيد لاندمان (هولندا) (تكلم بالانكليزية): بما أني أتكلم للمرة الأولى في هذه الدورة للجنة الأولى، أود أن أهنئكم، سيدي، بتوليكم منصبكم الرفيع. وأود أن أعرب عن تقديري للطريقة الرائعة التي تتأسسون بها هذه الجلسة، وأشكركم على كفاءتكم العالية.

أدلت رئاسة الاتحاد الأوروبي أمس ببيان عن الأسلحة النووية. وتؤيد هولندا بيان الرئاسة تأييداً كاملاً. ومن منظور وطني، نود أن نضيف الملاحظات التالية.

في وقت مبكر من هذا العام، نُشر في صحيفة وول ستريت جورنال مقالا كتبه جورج شولتز، ووليم

الانطلاقة السريعة، لأن عملاً أساسياً وطيداً قد أرسيت دعائمها لمجموعة متكاملة من التدابير - المجموعة المألوفة لنا جميعاً. ونحن على استعداد للمضي قدماً ولأن نكون فعالين بصدد الاقتراح المطروح. ونعتقد بأننا لسنا وحدنا في اهتمامنا بإيجاد عالم أكثر سلامة وأمناً، وفي استعدادنا لاتخاذ خطوات عملية في ذلك المجال.

وأود أن أختتم بياني حيث بدأت، بالرؤية الممتازة المعبر عنها في صحيفة "وول ستريت"، هذا الربيع، عن عالم حال من الأسلحة النووية وعملاً يلزم لذلك العالم من نوعية القيادة ومن الخطوات التي تتخذ. وأفعل ذلك، هذه المرة، باستشهادي بمفكر أوروبي عظيم، عاش قبل ما يناهز قرناً ونصف القرن، هو فيكتور هوغو. كتب هوغو في عصره أنه سيأتي يوم تُعرض فيه المدافع - واعذروني لهذا التوسع في الفكرة - أسلحة الدمار الشامل في متاحف، على غرار ما كان يمكن للمرء، في عصر هوغو، أن يزور ويتفحص آلات التعذيب التي كانت شائعة في القرون الوسطى وما بعدها، وستعجب جميعنا من أن أسلحة كتلك كان لها وجود ومن أنه كان هناك من فكر في استخدامها.

السيد ماكيه (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية):
من الواضح، كما لاحظنا في البيان الذي أدلينا به في المناقشة العامة، أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقتضي إحساساً متجدداً بالملكية والطاقة لدى كل الدول الأطراف فيها، دعماً لتنفيذها الكامل. ولا بد لنا من البحث عن نتائج إيجابية في مجال تطبيق المعاهدة ككله، بما يكفل أن تمضي البداية البناءة لعملية استعراض المعاهدة، التي انطلقت في فيينا في نيسان/أبريل الماضي، نحو إحراز تقدم ملموس، ممكن القياس في مؤتمر الاستعراض المقبل، عام ٢٠١٠.

لقد قدمت نيوزيلندا، مع شيلي، ونيجيريا والسويد وسويسرا مشروع قرار جديداً هذا العام، يرد في الوثيقة

مشاريع نموذجية لهذه المعاهدات من جانب الدوائر العلمية والمجتمع المدني من أجل مساعدتنا وإلهامنا. ونحن مستعدون، بل نعتبر أن الأوان قد آن فعلاً لإنشاء الإطار القانوني الذي يسمح لنا بالمشاركة في المناقشات بذهنية منفتحة، وباحترام مواقف شركائنا في ذلك المسعى. ونعتمد على جميع الأعضاء الآخرين في مؤتمر نزع السلاح، في مطلع العام المقبل، للتعبير عن استعدادهم ومرونة ممثلين للشروع في مفاوضات فعلية ذات أهداف محددة.

والواقع أن من الأهمية بمكان فائق أن نحرز تقدماً في جنيف. ومع أن المواصفات المحددة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بحاجة إلى مزيد من النظر، فإن علينا الإقرار بأن عدم إحراز تقدم بصدد هذا الموضوع ستكون له عواقب وخيمة على نزع السلاح عامة وعلى التحضيرات الجارية لإعداد مؤتمر استعراض تنفيذ معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠، وفي نهاية المطاف، على المعاهدة نفسها، ناهيك عن ذكر مؤتمر نزع السلاح بصفته الهيئة التفاوضية الوحيدة للمجتمع الدولي المعنية بنزع السلاح والحد من الأسلحة.

إن مجرد إعمال الفكر في معاهدة خاصة بوقف المواد الانشطارية، لم يعد وافياً بالعرض، لأننا إذا كنا لا نزل غير قادرين على أن نثبت أننا جادون فعلاً فيما نعمل بشأن ذلك الموضوع، فإننا، كأطراف مفاوضة، سنفقد بصورة نهائية كل مصداقتنا، كما سيفقد مؤتمر نزع السلاح شرعيته. وبعبارة أخرى، يجب علينا أن نبدأ المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف المواد الانشطارية في مطلع العام المقبل. ويتعين علينا جميعاً تشجيع البلدان التي لم توافق بعد على حظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة، وحثها على الموافقة.

وقد كان العامان الماضيان في مؤتمر نزع السلاح مثمريين جداً. بل كانا مثمريين بما يكفي لإتاحة هذه

السبب، ستواصل نيوزيلندا بذل جهودها على جبهتي نزع السلاح وعدم الانتشار، في آن معا.

وكما التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاما لا لبس فيه، بموجب معاهدة عدم الانتشار، بإزالة ترساناتها النووية، تعهدت الدول غير النووية بالتزام مواز بعدم الحصول يوما على هذه الأسلحة أو تسهيل انتشارها. وتحمل نيوزيلندا ذلك الالتزام على محمل جد رسمي ولا تزال تنشط على عدد من الجبهات للاحتراس من الانتشار النووي. وقد أسهمت نيوزيلندا، عبر الشراكة العالمية لمجموعة الـ ٨، في مشروع لإغلاق آخر مفاعل نووي روسي ينتج البلوتونيوم، كما ساهمت في مشروع على الحدود بين روسيا وأوكرانيا، لمكافحة تهريب المواد النووية، والمواد المشعة. وفي إطار مبادرة أمن الانتشار، تعمل مع شبكة من الدول على مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنظومات إطلاقها وما يتصل بذلك من مواد. ونقوم كذلك بتغييرات في تشريعنا الوطني الخاص بمراقبة التصدير، كي ندرج فيه مرفق عمليات الرقابة الشاملة. وهذه الأمثلة صورة لبعض الطرق العملية، التي تقوم بها نيوزيلندا بتنفيذ التزاماتها بعدم الانتشار.

سبق لي أن قدمت مشروع القرار A/C.1/62/L.29، الخاص بتقليص الاستعداد التشغيلي للترسانات النووية. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لتقديم مشروع قرارين آخرين، ستعرضهما نيوزيلندا مع بلدان أخرى، خلال دورة العام الحالي.

ستقدم نيوزيلندا، متعاونة مع البرازيل، مشروع قرار يرد في الوثيقة A/C.1/62/L.27، يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة. هناك رمز قوي للدلالة على التخلي عن أسلحة الدمار الشامل، هو إمكانية تواصل المناطق الخالية من

A/C.1/62/L.29، خاصا بتخفيض حالة التأهب القصوى لمنظومات الأسلحة النووية. ونرحب بمشاركة البلدان الأخرى في تقديمه. ومشروع القرار هذا يستحق تأييدا على نطاق واسع، كما أبرزت لجنة أسلحة الدمار الشامل في العام الماضي، لأن خطرا من أهم مخاطر الكوارث النووية مصدره عدد الأسلحة النووية، المقدّر بالآلاف، الباقية في حالة الإنذار القصوى، بعد عقود من نهاية الحرب الباردة. ويمكن إطلاق هذه الأسلحة في دقائق، رداً على تصور حدوث هجوم، ربما كان في الواقع جراء عطل فني أو حادث أو عمل إرهابي. وتعطيل الإنذار سيخفف بلا شك خطر الصراع النووي، بإفراح مزيد من الوقت لإجراء اتصال وتلافي سوء التفاهم أو الخطأ في الحساب.

ويرحب مشروع القرار بالخطوات التي تم اتخاذها لتخفيض حالة الاستعداد لدى منظومات الأسلحة النووية، ويدعو إلى اتخاذ مزيد من الخطوات العملية. ومن الواضح، بطبيعة الحال، أنه لا يمكن للحد من نشر الأسلحة والوضع التشغيلي أن يحل محل عمليات تخفيض لا يمكن الرجوع عنها لعدد الأسلحة النووية التي تحوزها البلدان، لكن ضمان إزالة جميع الأسلحة النووية من حالة الإنذار القصوى، في فترة وسيطة - مع عملنا في سبيل إزالة كلية للترسانات النووية - من شأنها أن تكون تحسينا هاما لأمننا الجماعي.

وتعطينا سجلات التصويت في هذه اللجنة صورة للتأييد الساحق لإزالة الأسلحة النووية، ومما يوجب آمالنا أن وتيرة التقدم في سبيل ذلك الهدف لا تزال بطيئة عموما. ونحن، بلا شك، نرحب بأنه حصل تخفيض حاد في الأسلحة النووية من ذروتها في فترة الحرب الباردة. غير أن عدد الرؤوس النووية الباقية، المقدّر بـ ٢٧ ٠٠٠، لا يزال يعرض لخطر آثار كارثية، إذا استخدمت. وهذا الخطر يتعاظم مع انتشار قدرات الأسلحة النووية إلى البلدان الأخرى. ولهذا

أقرب وقت ممكن. وبنبغي أن يكون إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة هدفا جماعيا للمجتمع الدولي. وعلى وجه الخصوص، فإن دول الملحق ٢ التي وقّعت على المعاهدة ولكنها لم تصدق عليها ينبغي أن تعبر التعبير النهائي عن تأييد المعاهدة بالتصديق عليها بدون تأخير. ويجدونا الأمل في أن تبدي الدول مرة أخرى تأييدها القوي للمعاهدة بالتصويت مؤيدة مشروع القرار هذا.

السيد بوزينسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): إن نزع السلاح النووي هو أحد أهم العناصر في تعزيز السلام الدولي والاستقرار الاستراتيجي. وشهدت الأعوام الـ ١٥ الماضية تخفيضا كبيرا للأسلحة النووية. ومنذ عام ١٩٩١، حصل تخفيض بلغ خمسة أضعاف في الترسانة النووية الروسية وتخفيض بلغت نسبته ٧٥ في المائة في إجمالي مخزونات الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. ويجري تنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية، معاهدة موسكو. ونقدر أنه بحلول عام ٢٠١٢ سيكون لدى الاتحاد الروسي أسلحة نووية أقل بكثير من الأسلحة التي لديه الآن.

وفي الأمم المتحدة نسمع في أغلب الأحيان عن ضرورة مواصلة إجراء تخفيضات إضافية للأسلحة النووية. ونحن نؤيد حل هذه المشكلة تدريجيا وعلى خطوات وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى ذلك الأساس، أجرينا حوارا مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بوضع ترتيب جديد لاستبدال المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ونرى أن ذلك الترتيب الجديد يجب أن يكون مُلزما قانونا. وجوهر نهجنا نحو المسألة سيتمثل في ضمان استمرار عملية تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وفي أن نتمكن بالتالي من المحافظة،

الأسلحة النووية على المساحات البرية من كوكبنا. ويمكن للمناطق الخالية من الأسلحة النووية أن تكون تدابير لنزع السلاح، موفرة حافزا للدول المسلحة نوويا أو الطامحة إلى ذلك لأن تتراجع عن خيارها النووي، وأن تسهم في جهود عدم الانتشار. واعتمدت مشاريع القرارات تلك بأغلبية كاسحة في الأعوام الماضية، ويجدونا الأمل في أن يكون هذا هو الحال مرة أخرى. ومرة أخرى ندعو الوفود الأخرى أيضا إلى تقديم مشروع القرار.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هنغر (سويسرا).

وقد استمعنا بعناية لتحفظات بعض الدول المعارضة للنص. وهي تشعر بالقلق لأن حريتها في الملاحقة في أعالي البحار يمكن تقويضها جراء إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية تشمل كامل نصف الكرة الجنوبي. وأود أن أؤكد مجددا على أن مشروع القرار هذا يعترف على وجه التحديد بالحقوق والالتزامات ذات الصلة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. بل وسنشعر بالسرور لأن نكون أكثر وضوحا في هذا الصدد إذا كان ذلك سيساعد الدول المعنية، ولكن الواقع هو أنه من غير الممكن، من الناحية القانونية، لقرار للجمعية العامة أن يغير قانون البحار، على نحو ما يُخشى، ولا نود لأي قرار أن يفعل ذلك في أي وقت من الأوقات.

كما أن نيوزيلندا، مع أستراليا والمكسيك، ستقدم مشروع القرار A/C.1/62/L.28، وهو مشروع قرار بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومرة أخرى، ندعو إلى مزيد من المقدمين الآخرين لمشروع القرار ذاك ونرحب بهم. ومضى الآن أحد عشر عاما منذ أن فتحت المعاهدة للاعتماد في عام ١٩٩٦. وكما شددت العديد من الدول في مؤتمر المادة الرابعة عشرة الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، فإن من الحتمي أن تدخل المعاهدة حيز التنفيذ في

وبغية تفادي سيناريو "الفعل ورد الفعل المضاد" الذي كان سائدا في الحرب الباردة، اقترح رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، بديلا يرتب للتفاعل الجماعي، وهو تحديداً، أن نقوم بتحليل التهديدات المحتملة بالقذائف للفترة حتى عام ٢٠٢٠ وأن ننظر في إنشاء نظام لرصد الوضع الاستراتيجي.

وأريد أن أشدد على حقيقة أن الأسلحة النووية الروسية خاضعة لمراقبة موثوق بها. وتتعزز فعالية تلك المراقبة من خلال التدابير التنظيمية والتقنية. فعلى سبيل المثال، منذ عام ١٩٩١، خفّض عدد مرافق تخزين الأسلحة النووية بمعدل أربعة أضعاف. وتم نقل جميع الأسلحة النووية غير الاستراتيجية إلى المرافق المركزية للتخزين التابعة لوزارة الدفاع الروسية. ومكنتنا تلك التدابير من إعادة تخصيص الموارد المالية لضمان السلامة والحماية الموثوق بها للعدد المخفّض من مرافق تخزين الذخائر النووية، مع استخدام أحدث الوسائل التقنية للأمن والحماية المادية.

وطوّر الاتحاد الروسي وأدخل مجموعة من التدابير لمكافحة الأعمال الإرهابية. وتلك التدابير تتوخى عمليات مراقبة شاملة لجميع المرافق التي تمثل مخاطر نووية أو إشعاعية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، استكملنا عملية تدريبية، ابتدورها الاتحاد الروسي ونفذتها لاحقاً روسيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بغية أن نوضح لبلدان العالم الحالة الحقيقية فيما يتعلق بتأمين تخزين الأسلحة النووية ونقلها. وأكدت جميع العمليات التدريبية على ارتفاع مستوى استعداد وحدات الطوارئ التي يمكن أن تتخذ إجراء عاجلاً في حالة وقوع حوادث غير متوقعة ومتعلقة بالأسلحة النووية.

وهناك بعض النقاط الهامة الأخرى التي أود أن أوضحها. فنحن نولي أهمية خاصة لمعاهدة الحظر الشامل

في أي اتفاق خلف، على ما هو مفيد وفعال في نظام معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

إن المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والقصيرة المدى ما زالت سارية المفعول وهي معاهدة هامة للمحافظة على الاستقرار الاستراتيجي. ولكن من غير المقبول، بينما أزال الاتحاد الروسي والولايات المتحدة تلك الفئة من القذائف، أن تبدأ دول أخرى الصنع بشكل فعال. وناشد جميع البلدان، وخاصة البلدان التي لديها قدرات على صنع القذائف، أن تنظر بصورة مشتركة في تحويل المعاهدة إلى ترتيب عالمي مفتوح للانضمام الدولي الواسع إليه.

ومن تجربتنا في تنفيذ معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية والدفاعية والحد منها، فإننا نعلم أن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية عملية معقدة وتتطلب قدراً كبيراً من العمل والوقت والموارد. وأعرب رئيس الاتحاد الروسي، السيد فلاديمير بوتين، مراراً وتكراراً عن استعداد بلدنا لتخفيض ترسانتنا النووية إلى مستوى أقل بكثير، تمثيلاً مع فكرة الكفاية الدنيا، وهو مفهوم جرى حوله كلام كثير مؤخراً. وبطبيعة الحال، لا يمكن تنفيذ ذلك إلا في ظل ظروف استمرار الاستقرار الاستراتيجي.

وفي الوقت نفسه، يتطلب نزع السلاح النووي أن نأخذ بعين الاعتبار الصلة بين الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والقذائف الدفاعية. وتنفيذ خطط انفرادية لإنشاء منظومة عالمية للدفاع بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية، إلى جانب فكرة توجيه ضربة عالمية خاطفة بالأسلحة النووية أو التقليدية، من شأنه الإخلال بالاستقرار الاستراتيجي. ونحن مقتنعون بأن تنفيذ الولايات المتحدة للمنظومة العالمية للقذائف المضادة للقذائف التسيارية في أوروبا سيحدث تأثيراً سلبياً على صون الاستقرار الاستراتيجي.

العسكرية. وعلاوة على ذلك، تم في روسيا منذ وقت طويل إنهاء إنتاج اليورانيوم لأغراض صنع الأسلحة.

ونولي أهمية كبيرة للأحكام التي تنص على تخليص روسيا والولايات المتحدة من ٣٤ طنا من البلوتونيوم الذي يستخدم في صنع الأسلحة ولم يعد بعد الآن مطلوباً للأغراض الدفاعية. وذلك سيضمن التحويل الذي لا رجعة فيه للكيميائيات الزائدة من البلوتونيوم الذي يستخدم في صنع الأسلحة إلى أشكال غير صالحة لصنع الأسلحة النووية.

ومع أننا ننوه بالتقدم المحرز في نزع السلاح النووي، وبناء على ذلك، في الوفاء بالالتزامات في إطار المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن الجانب الروسي يؤمن بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال انتقال تدريجي ذي مراحل نحو الهدف النهائي على أساس نهج شامل وبمشاركة جميع الدول النووية، وبالتأكيد، في ظروف من استمرار الاستقرار الاستراتيجي.

السيد لانغلاند (النرويج) (تكلم بالانكليزية):

في بياننا العام الأسبوع الماضي أبرز وفدي ضرورة إعادة التوافق الدولي للآراء على اتخاذ نهج شامل تتأزر فيه الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويؤمن وفدي إيماناً قوياً بأننا يمكن أن نتوصل إلى توافق دولي جديد للآراء. وأظهرت مبادرة الدول السبع - وهي المبادرة التي قدمتها أستراليا واندونيسيا وجنوب أفريقيا ورومانيا وشيلي والمملكة المتحدة والنرويج - أن البلدان التي لديها منظورات مختلفة يمكن أن تطور تفاهما مشتركا بشأن كيفية المضي قدماً بجدول أعمال نزع السلاح ومنع الانتشار.

وعلينا أن نستفيد فائدة كاملة من العملية الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وقد وفر لنا بداية طيبة للاجتماع الأول للجنة التحضيرية الذي عقد في

للتجارب النووية. وصدّق الاتحاد الروسي على المعاهدة في وقت مبكر منذ عام ٢٠٠٠. وتتبع سياسة قائمة على المبادئ وترمي إلى ضمان دخول المعاهدة حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن. ونشعر بقلق عميق من الحالة المتعلقة بدخول المعاهدة حيز التنفيذ. وحتى الآن، لم تصدق على المعاهدة جميع البلدان المطلوب تصديقها لدخول المعاهدة حيز التنفيذ.

وندرک أن المطلوب الآن اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الضمانات الأمنية المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونحن لا نعارض وضع ترتيب عالمي بشأن تقديم ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية تستبعد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها - وتأخذ بعين الاعتبار الحالات الاستثنائية - على النحو المنصوص عليه في المذاهب العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية وتحدد متى يمكن استخدام تلك الأسلحة.

وينبغي تعزيز نظام منع الانتشار من خلال تعزيز أنشطة التحقق التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضمنان إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي الملحق بنظام الوكالة للضمانات الشاملة. وناشد جميع الدول التي لم تصدّق بعد على البروتوكول الإضافي أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

والجدير بالذكر أيضا أن خطواتنا نحو نزع السلاح النووي مشفوعة بتغييرات هيكلية ذات صلة في قطاع الأسلحة النووية للاتحاد الروسي. فقد خفضنا إلى النصف قدراتنا الإنتاجية في المجالات التي تزيد فيها هذه القدرات على الأغراض الدفاعية. ويعمل الاتحاد الروسي صوب إغلاق المفاعلات الصناعية لغرافيت اليورانيوم المخصص لأغراض إنتاج البلوتونيوم الذي يستخدم في صنع الأسلحة. ولا تستخدم المواد التي تنتجها تلك المرافق في الأغراض

للأغراض السلمية وحدها. وناشد جميع الدول التصديق على بروتوكول إضافي وتنفيذه بدون تأخير.

رابعا، إن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يبرز ضرورة أن تتخذ جميع الدول الأعضاء وتنفذ تدابير وطنية كافية لمنع الانتشار. ومن الحيوي أن نؤدي جميعا واجباتنا في هذا المجال. والنرويج دعمت ماليا حلقات العمل الإقليمية التي نظمتها الأمم المتحدة لتعزيز تنفيذ قرار المجلس ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

خامسا، لا بد أيضا أن يشمل إنشاء هيكل واسع للأمن النووي ومنع الانتشار جهودا موثوقا بها لمكافحة الإرهاب النووي. والنرويج تؤيد تأييدا كاملا الاتفاقية المنقحة بشأن الحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وبالمثل، علينا أن نكشف الجهود للتقليل إلى أدنى حد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في القطاع المدني.

ويؤمن وفدي إيمانا ثابتا بأن نزع السلاح النووي على أساس عدم الرجعة فيه والشفافية والتحقق أمور أساسية لازمة لإزالة توافر الأسلحة النووية. والأسلحة النووية التي يتم تفكيكها لا يمكن أن تقع في الأيدي الأثمة. ونحن بحاجة إلى جدول أعمال تدريجي لنزع السلاح.

أولا، يلزمنا إجراء المزيد من التخفيضات في الترسانات النووية. وقبل بضعة أيام قدّم وفد الولايات المتحدة بيانا شاملا بشأن الخطوات التي اتخذت للوفاء بالتزامات الولايات المتحدة المتعلقة بالمادة السادسة في إطار معاهدة عدم الانتشار. وترحب النرويج بالتخفيضات الكبيرة التي جرت منذ نهاية الحرب الباردة. وستنتهي معاهدة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية في عام ٢٠٠٩، وستنتهي معاهدة موسكو لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية في عام ٢٠١٢. ومن الحيوي أن تُستبدل هاتان المعاهدتان

فيينا ربيع هذا العام. وتوقع من الاجتماعات التحضيرية المقبلة أن تواصل بل وأن تعزز زحما إيجابيا في الفترة المفضية إلى عام ٢٠١٠.

إن نزع السلاح النووي ومنع الانتشار كليهما أمران أساسيان من أجل بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. بيد أن علينا أن نمتنع عن الصلات الاصطناعية. ولا يمكن تأخير التدابير اللازمة لمنع الانتشار بسبب تصور عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح. وفي الوقت نفسه، فإن تقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية سيسهم في تخفيض حاذية الحصول على تلك الأسلحة. ومن منظور النرويج، هناك عدد من الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتعزيز نظام قوي لمنع الانتشار ولتهيئة بيئة مفضية إلى نزع السلاح. وسأتناول بعض هذه الخطوات الهامة قبل أن أنتقل إلى نزع السلاح النووي.

أولا، علينا أن نحسم بالوسائل الدبلوماسية التحديات الحالية المتعلقة بمنع الانتشار. ونشهد تطورا حصل مؤخرا في المحادثات السادسة لتفكيك برنامج الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تستفيد فائدة كاملة من هذه النافذة للفرصة.

ثانيا وعلى نحو مماثل، علينا أن نكشف الجهود الرامية إلى إحراز تقدم بشأن ملف إيران. وتحقيقا لتلك الغاية، ناشد إيران استيفاء مطالب المجتمع الدولي بغية تيسير عملية التوصل إلى حل دبلوماسي.

ثالثا، تشكّل الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي للمعيار للتحقق. ومن خلال البروتوكولين الإضافيين وحدهما ستتمكن الوكالة من تحديد ما إذا كانت الأنشطة النووية في بلد معين قائمة

المفاوضات، يحدونا الأمل في أن يبرز إدراك مشترك بأن التحقق الموثوق به أمر مجد ويخدم قضية الأمن الدولي على حد سواء.

كما نتوقع أن تتم معالجة مسألة المخزونات القائمة. ويجري اليوم بالفعل اتخاذ خطوات هامة لإزالة مخزونات المواد الانشطارية التي لم تعد بعد الآن تخدم الأغراض العسكرية ولتحويل هذه المخزونات إلى الاستخدام المدني.

رابعا، نعتبر إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أدوات هامة لزع السلاح ولمنع الانتشار على حد سواء. وتلك المناطق، القائمة على أساس المبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح، توفر سبيلا هاما للحصول على ضمانات أمنية سلبية وملزمة قانونا. وينبغي حشد المزيد من الجهود لتعزيز المناطق الإقليمية، بما يمكن الدول الحائزة للأسلحة النووية من التوقيع والتصديق على البروتوكولات الداعمة.

خامسا، ما زلنا مقتنعين بأن مواصلة الجهود الرامية إلى تخفيض حالة استنفار الأسلحة النووية، على النحو المتفق عليه في أحدث المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار، ستؤدي إلى زيادة الثقة وتوفير الأمن. ونرحب بالجهود التي بذلت حتى الآن، ونشجع على اتخاذ المزيد من الخطوات.

سادسا، تتحمل جميع الدول المسؤولية عن الإسهام في نزع السلاح. والنرويج، من جانبها، تخصص موارد مالية كبيرة للأمن النووي ولتفكيك الغواصات النووية في شمال غرب روسيا.

وسابعا، علينا أن نشرك المجتمع المدني في تعزيز نزع السلاح النووي ومنع الانتشار.

وستنظر دورة اللجنة الأولى لهذا العام في عدد من مشاريع القرارات بشأن الأسلحة النووية. وقبل انعقاد الدورة، كنا نأمل أن تمكّن مثل هذه المشاورات التي نعقد

باتفاقات جديدة تؤدي إلى إجراء تخفيضات أعمق ولا رجعة فيها. والأمر الذي يدعو إلى التشجيع هو أن المشاورات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي قد بدأت بالفعل. وبالمثل، يحدونا الأمل في التمكن في المضي قدما بشأن الأسلحة النووية شبه الاستراتيجية.

ثانيا، أظهرت الولايات المتحدة أنه يجري اتخاذ خطوات نحو نزع السلاح. والشفافية بشأن تدابير نزع السلاح أمر أساسي لتعزيز الثقة بأننا نمضي نحو إجراء المزيد من التخفيضات في مخزونات الأسلحة النووية. ونناشد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ممارسة أكمل شفافية ممكنة.

ثالثا، لا يمكننا أن نبلغ القضاء التام على الأسلحة النووية ما لم نتمكن من منع حدوث سباق جديد للتسلح. وتولي النرويج أهمية كبيرة للمعاهدات الثنائية القائمة لتحديد الأسلحة. ولكن يلزمنا أيضا عقد معاهدات متعددة الأطراف مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بغية وقف حدوث أي سباق جديد للتسلح. ويؤكد وفدي مجددا على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونرحب بعمليات الوقف الاختياري القائم للتجارب، ولكنها لا يمكن أن تستبدل القيمة الأساسية لعقد معاهدة عالمية وملزمة قانونا. والنرويج تناشد بإضفاء الطابع العالمي الكامل على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لقد آن الأوان لبدء مفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وكنا قريبين من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح في وقت مبكر هذا العام. وشعر وفدي بخيبة أمل عميقة لأن بعض البلدان عرقلت التوصل إلى ذلك الاتفاق. ونرى أن المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تبدأ بدون شروط مسبقة. ولكن، وخلال تلك

الأسلحة. وفضلا عن ذلك، يود وفدي أن يؤكد مجددا على النصح الواضح للفتوى بأن هناك التزاما قائما بالسعي، بنية صادقة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة.

ونظرا لتعدد التعقيدات التي تحيط في الوقت الحالي بمفاوضات نزع السلاح الدولي، فإن من الحتمي أن نحشد الإرادة السياسية اللازمة والشجاعة الأدبية لتجاوز حالة الجمود الحالية بغية بلوغ الهدف المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية. ولذلك، وبغية الحصول على أوسع تأييد ممكن، فإن القرارات الهامة لمحكمة العدل الدولية استبقيت في شكلها القائم، وخاصة في الفقرتين ١ و ٢ من مشروع القرار، ومشفوعة بعمليات الاستكمال التقني اللازمة.

وفي سياق ذي صلة، يرى وفدي أن الدول الأعضاء، بتأييدها مشروع القرار، ستؤكد من جديد أيضا على استمرار التزامها نحو العمليات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار وعلى أن تلك التعبيرات عن الالتزام ستقطع شوطا طويلا نحو تبديد فكرة أن نزع السلاح النووي يمكن تحقيقه على أفضل نحو من خلال الجهود الفردية والثنائية وحدها.

وفي الختام، يؤكد وفدي مجددا على اقتناعه بأن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن قانونية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ما زالت تشكل إسهاما كبيرا في مجال نزع السلاح النووي وتعطي وزنا كبيرا للحجة الأخلاقية المطالبة بالقضاء التام على تلك الأسلحة الشنيعة. ونؤمن بأن الدول الأعضاء تشارك نفس ذلك الاقتناع ونحن على ثقة بأن مشروع القرار سيواصل الحصول على تأييد أغلبية واسعة للوفود المجتمع هنا.

اليوم من إجراء مداوات مثمرة ومن تقريب المواقف وبذلك الإسهام في بناء توافق الآراء.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): باسم وفدي، يشرفني أن أعرض على اللجنة، وللمرة الحادية عشرة على التوالي، مشروع قرار بشأن متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن قانونية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها، ويرد هذا العام في الوثيقة A/C.1/62/L.36.

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/62/165، والمقدم في إطار البند ٩٨ (ق) من جدول أعمال الجمعية العامة. كما يود وفدي أن يعرب عن تقديره للوفود التي قدمت المعلومات المطلوبة عملا بالقرار ٨٣/٦١ لعام ٢٠٠٦.

إن الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتهديدات التي تمثلها الأسلحة النووية تقوم حتى الآن على افتراض اتخاذ نهجين متآزرين هما: نزع السلاح، بالهدف النهائي المتمثل في القضاء على تلك الأسلحة، وتحديد الأسلحة، الرامي إلى تخفيض أو تخفيف المخاطر المتأصلة في تلك الأسلحة، بما في ذلك القضاء على انتشار السلع والمواد والتكنولوجيا الحساسة. ولكن، في ضوء حالة الجمود الحالية التي تبثلي المفاوضات الدولية لترع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، يرى وفدي أنه على المجتمع الدولي ألا يفقد تركيزه على تحقيق القضاء الكامل على الأسلحة النووية، بينما يقوم في الوقت نفسه بكبح جماح انتشار السلع والمواد والتكنولوجيا الحساسة.

وفي ذلك الصدد، ما زال وفدي مقتنعا بأن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن قانونية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها تشكل مرحلة هامة في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي ومنع الانتشار بتقديم حجة أخلاقية قوية من أجل القضاء التام على تلك

التمسك به بشكل واسع لمنع الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح وظلت ناجحة في احتواء انتشار الأسلحة النووية. وما زالت المعاهدة تشكل بياناً قوياً من أجل السلام، أصدر بصوت موحد تقريبا من جانب جميع الدول الممثلة هنا في هذه القاعة اليوم.

ومع ذلك، توجد تحديات خطيرة تواجه المعاهدة ولا بد من التصدي لها عاجلا وليس آجلا. والعديد من تلك التحديات، مثل الشواغل المتعلقة بامتنال إيران، ومسألة انسحاب الدول من معاهدة عدم الانتشار، واستمرار انعدام الطابع العالمي والمشاكل الناجمة من حالات التأخير الإحرائي في اجتماعات معاهدة عدم الانتشار - على النحو الذي شوهه مرة أخرى بصورة خاصة في دورة هذا العام للجنة التحضيرية التي عقدت في فيينا - جميعا تشير إلى الحاجة الجوهرية إلى تعزيز قوة المعاهدة وسلطتها. ومع أن المعاهدة ما زالت صالحة في عالم اليوم، فإن الفشل في التصرف بشأن الإصلاحات يمكن أن يجعل المعاهدة أقل صلاحية وأقل فعالية في عالم الغد.

(تكلم بالفرنسية)

إن كندا تنوه بالخطوات التي اتخذتها في العام الماضي عدة دول حائزة للأسلحة النووية في تخفيض ترساناتها. ولكن ما زالت هناك علامات مثيرة للقلق نظرا لأن دولاً بعينها تظهر ترددا متزايدا في النظر في إجراء المزيد من التخفيضات، وتناقش مذاهب جديدة من شأنها أن تؤكد على وجود دور للأسلحة النووية في حوض الحرب، بدلا من كونها أدوات استراتيجية، بل وتجري حاليا في بعض التقارير الصحفية مناقشة خطط لاستحداث أسلحة نووية جديدة. وتلك التطورات تشكل تحديا مباشرا لجهودنا لتزع السلاح النووي. ونحن لا نناشد جميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية تخفيض وتفكيك أسلحتها النووية بطريقة آمنة ولا رجعة

السيد دا سيلفا (كندا) (تكلم بالانكليزية): إن سجل التقدم المحرز في العام الماضي بشأن منع الانتشار النووي ونزع السلاح وتحديد الأسلحة يظهر نتائج مختلطة. وتشمل التطورات الرئيسية في الجانب الإيجابي إعلان المحادثات السادسة التوصل إلى صفقة ستؤدي إلى أن تغلق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرافقها النووية وتصدر إعلانا كاملا لبرنامجها النووي بنهاية العام. وتشمل العلامات الإيجابية الأخرى الرؤية الجريئة التي حددتها المملكة المتحدة بشأن الخطوات الملموسة المطلوبة لتحقيق نزع السلاح، فضلا عن إعلان الولايات المتحدة أن جهودها للتفكيك تمضي بأسرع مما كان مخططا لها. ومع ذلك، على الجانب السلي من السجل هذا العام، ما زال عدد صغير من البلدان يعرقل الاتفاق بشأن التوصل إلى برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح، وما زالت هناك شواغل كبيرة حيال امتثال إيران لالتزاماتها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتلك التطورات مجتمعة توجه إشارات سلبية قوية إلى المجتمع العالمي.

وبالرغم من أن بناء نظام أقوى وأكثر فعالية لمنع الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح قد يبدو أمرا بعيد المنال في بعض الأوقات فإنه لا يتطلب صيغا سحرية أو تعاويذ للحظ. فالعمل الجدي والإرادة السياسية هما العنصران الرئيسيان اللذان لزمان لبناء عالم أكثر سلامة وأمنا وخال من الأسلحة النووية. وسأوضح الآن بعض لبنات البناء التي تعتبرها كندا أمرا أساسيا لتلك العملية.

ما زالت كندا تضع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تماما في صميم النظام الدولي لمنع الانتشار النووي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، فضلا عن سياساتنا الخاصة لمنع الانتشار النووي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وعلى عكس آراء الذين يدعون أن المعاهدة أصبحت غير فعالة، فإن معاهدة عدم الانتشار هي أكثر صك في التاريخ يتم

نزع السلاح لهذا العام، ونحث الدول على دعم الجهود التي تبذلها دول فريق الرؤساء الستة في العام القادم.

وفي الختام، أود أن أشير إلى ما ذكره ماريو كومو، الحاكم الأسبق لهذه الولاية الرائعة، بأن الإدارة العامة الجيدة تتكون من أجزاء متساوية من الشّعْر والسباكة. وينطبق هذا التحليل تماما على أعمالنا هنا. فالشعر الدبلوماسي - أي مناقشة السياسة، واستخدام اللهجة المناسبة وبناء التوافق في الآراء - أمر هام؛ ولكن أعمال السباكة لنظام نزع السلاح الدولي لها نفس الأهمية - أي العمل المفصل في التفاوض بشأن إبرام المعاهدات، ووضعها موضع التنفيذ، ثم احترامها نصا وروحا. وفي حين أحرز المجتمع الدولي في الأشهر الأخيرة تقدما كبيرا جديرا بالثناء بشأن الشعر الدبلوماسي، فإن مواسير السباكة الدبلوماسية لا تزال مسدودة وتتطلب منا كل الاهتمام. ولقد آن الأوان لكي نشمّر عن سواعدنا ونمضي إلى العمل.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لقد قدّم الممثل السامي، في ملاحظاته التي أبدتها في اللجنة الأولى في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، تقييما مخيفا مفاده أن أكثر من نصف البشرية يعيش في البلدان التي تمتلك أسلحة نووية، وأنه يوجد ما يزيد على ٢٦ ٠٠٠ سلاح نووي، بالرغم من أن عدد هذه الأسلحة غير معروف بدقة.

وتتفق مع الممثل السامي على أن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين مهمّان بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. ومن خلال السعي المتزامن لبلوغ هذين الهدفين يمكننا أن نقيم حواجز فعالة تحول دون أخطار الانتشار وحصول الإرهابيين على التكنولوجيا النووية. ويجمع الانتشار الأفقي، أو إدخال التحسينات على أنظمة الأسلحة النووية، بين حالات عدم اليقين وعدم الاستقرار ويجرّض على قيام منافسات استراتيجية جديدة.

فيها ويمكن التحقق منها فحسب، بل أيضا الاستفادة من جميع الفرص الممكنة لتعجيل العملية. كما ناشد الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن توقّع وتصدّق على المعاهدة، وأن تعتمد بشكل كامل جميع القواعد الدولية لمنع الانتشار النووي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وما زالت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل جزءا رئيسيا في العمل الذي لم يستكمل المدرج في جدول أعمال المجتمع الدولي. ومع أنه ما زال يتم إحراز تقدم في الحصول على المزيد من التوقيعات والتصديقات، فإن ١٠ من الدول المطلوب تصديقها لدخول المعاهدة حيز التنفيذ لم تلزم أنفسها بعد بشكل كامل بحظر التجارب النووية على نطاق العالم. وكندا تكرر مناشدتها تلك الدول التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

(تكلم بالانكليزية)

وما زال عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يشكل خطوة رئيسية على الطريق المفضي إلى نزع السلاح النووي الكامل. وهذا العام، اقترب مؤتمر نزع السلاح بصورة مذهلة من كسر حالة الجمود القائمة منذ عام ١٩٩٨ فيما يتعلق بالاتفاق بشأن برنامج عمل يشمل التفاوض بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وما يدعو إلى الأسف هو أن معارضة بضع دول فقط ما زالت تمنع المؤتمر من استئناف أعماله الموضوعية. وتشعر كندا بالمزيد من خيبة الأمل لأننا لم نتمكن من الخضوع لقرار اللجنة الأولى بشأن ذلك الموضوع هذا العام بسبب عدم التوصل إلى توافق للآراء هنا في نيويورك. وبالرغم من ذلك، ما زال التفاوض بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يشكل أولوية عليا لكندا في مؤتمر نزع السلاح. ونكرر دعوتنا إلى جميع الدول بأن تؤيد مشروع المقرر الرئاسي الذي اشترك في تقديمه فريق الرؤساء الستة لمؤتمر

البشرية الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك فمن المهم أن نكفل الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية على نحو عادل. وسيعزز ذلك أيضا من مصداقية نظام عدم الانتشار وفعاليته.

وينبغي أن ترتبط أي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بالمهدفين التوأمين، ألا وهما عدم الانتشار ونزع السلاح. وسيضمن وقف الانتشار الرأسي والأفقي لتكنولوجيا الأسلحة النووية عدم انتشار تلك الأسلحة؛ وسيؤدي خفض المخزون الحالي من تلك الأسلحة إلى المضي قدما بنزع السلاح. ولن يكون إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية دون وجود نظام للتحقق إلا بمجرد وقف اختياري من جانب واحد - وليس أكثر من ذلك، وبالمثل، لا يمكن للفرد إلا أن يفترض أنه بمرور الوقت ستتحول مخزونات المواد الانشطارية إلى إنتاج الأسلحة النووية. وأي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تجمّد أو تبرز أوجه التفاوت، ستؤدي إلى الإسراع بالانتشار وليس وقفه.

لذلك من المهم أن تقدم معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية جدولاً زمنياً للنقل التدريجي للمخزونات الحالية إلى الاستخدام المدني وإخضاع تلك المخزونات لنظام الضمانات بحيث تكون المخزونات غير الخاضعة للضمانات في أدنى مستوى ممكن. ومن أجل أن تحقق هذه المعاهدة التأثير الكامل، يجب أن يصاحبها أيضا برنامج ملزم للقضاء على أوجه التفاوت في حيازة مختلف الدول للمخزونات من المواد الانشطارية.

وتقول بعض الوفود إن تلك المسائل تمثل شروطاً مسبقة. وفي رأينا أن الإصرار على التخلي عن الأساس المتفق عليه للمفاوضات يعتبر شرطاً مسبقاً. وهناك مبادئ متفق عليها تستند إلى النقاش الدائر حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي وضعتها الدورة الاستثنائية الأولى

وأعرب الأمين العام، بان كي - مون، في بيانه الافتتاحي الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي، عن تفاؤله بالاهتمام المتجدد من جانب المجتمع الدولي بالتعددية وبضرورة معالجة الأمم المتحدة للمسائل العالمية. وينبغي أن تمكن التعددية الحقيقية الدول من اتخاذ القرارات بصورة متضافرة.

وينبغي أن يظل مبدأ المساواة في توفير الأمن لجميع الدول، الذي وضعه الميثاق وأيدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المعنية بنزع السلاح، المهدف الأسمى في سعينا لتحقيق الأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. إن التوافق الحالي في الآراء بشأن تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي وهياكل عدم الانتشار آخذ في التقلص. ولذلك دعونا إلى إيجاد توافق جديد في الآراء بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وينبغي أن يتناول التوافق الجديد في الآراء القضايا المعاصرة المتصلة بالدوافع والأسباب الرئيسية التي تدفع الدول إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل؛ وبنزع السلاح النووي خلال إطار زمني معقول؛ وتشجيع الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية في إطار ضمانات مناسبة؛ ومنع حيازة الإرهابيين للتكنولوجيا الخاصة بأسلحة الدمار الشامل؛ ومنظومات القذائف والقذائف المضادة للقذائف التسيارية؛ والترتيبات الأمنية الخاصة بالمناطق الحساسة، مثل جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال شرق آسيا. وندعو الأمين العام، بان كي - مون، إلى أن ينظر في عقد مؤتمر خاص لبناء توافق جديد في الآراء بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار.

ونحن بحاجة إلى الاتفاق على مراجعة عملية نزع السلاح وعدم الانتشار، أثناء تطوير أساس متفق عليه على الصعيد العالمي لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في إطار ظروف متفق عليها عالمياً. وتساهم العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها في تحقيق السلام والتنمية

للاتزامات الدولية للدول. وتؤيد باكستان الجهود المبذولة لتوسيع التعاون النووي في الاستخدامات المدنية، في حين نأخذ بالاعتبار الجوانب المتعلقة بالسلامة والأمن ونعالج الشواغل المتعلقة بالانتشار.

ولدى باكستان مطلب مشروع يتعلق بتوليد الطاقة النووية لتلبية احتياجات اقتصادنا المتوسع من الطاقة. وسنواصل تطوير تكنولوجيا الطاقة النووية في إطار نظام دولي للضمانات.

وتنظر مجموعة موردي المواد النووية في وضع مطالب جديدة تتعلق بالنزعة الاستثنائية. وفي الأشهر المقبلة ستقع على عاتق دول مجموعة موردي المواد النووية مسؤولية ضخمة، حيث قد يقوِّض تماماً أي تأييد أو نهج انتقائي أو تمييزي الجهود المبذولة لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. وإنما على ثقة بأن مجموعة موردي المواد النووية ستعتمد نهجاً غير تمييزي يستند إلى المعايير، يوقف الانتشار الأفقي أو الرأسي، من جهة، ويوفر فرصاً متساوية للحصول على التكنولوجيا النووية المدنية، من جهة أخرى، بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونقوم بتقييم الأثر الكامل للصفقة النووية الأولية المعقودة بين الولايات المتحدة والهند بشأن إنتاج المواد الانشطارية في منطقتنا. لقد أثرت هذه الصفقة بالفعل على موقفنا إزاء معاهدة المواد الانشطارية. وينبغي للمجتمع الدولي ومجموعة موردي المواد النووية أن يبنيا حائطاً واقياً يمنع تسرب التكنولوجيا النووية، التي يتم الحصول عليها للأغراض السلمية، إلى الاستخدامات العسكرية.

السيد غال (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): كما هو الحال في الأعوام السابقة، لاحظ العديد من الوفود خلال المناقشة العامة التقدم غير الوافي المحرز في نزع السلاح النووي. كما أشارت الوفود إلى التحديات التي تواجه نظام

لنزع السلاح، وقرار الجمعية العامة الذي اتخذته في عام ١٩٩٣، والمؤتمران الاستعراضيان للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وقد كان الهدف صياغة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تعزز أمن جميع الدول، بصرف النظر عن حجمها ومركزها.

ويرد في تقرير شانون لعام ١٩٩٥ أساسان لوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية: أولاً، التوصل إلى اتفاق على بدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة للمواد الانشطارية تكون عالمية وغير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بفعالية على المستوى الدولي؛ وثانياً، النطاق المفتوح وغير المحدود للمفاوضات المتمثل في التأكيد على أن التفويض بإنشاء لجنة مخصصة لا يمنع الوفود من إثارة النظر في مسائل الإنتاج في الماضي والمستقبل، بالإضافة إلى إدارة المواد الانشطارية. ولا يشكل ذلك شرطاً مسبقاً، ولكنه نطاق كامن تثار فيه أي قضية - مثل الوقف أو المخزونات الحالية أو الإدارة أو إمكانية التحقق.

ويقول بعض الممثلين من ذوي النوايا الحسنة إننا ينبغي أن نثير جميع تلك القضايا عندما تبدأ المفاوضات الفعلية، إذا ما بدأت. وسنعمل ذلك، بالطبع، ولكن ينبغي التأكيد مما هو مقدس وما هو غير مقدس. وقد تم الاتفاق على التزام شانون، وتجري الآن تحركات لوضعه على الرف وهميشه. لقد كان التحقق هدفاً يلزم بلوغه، والآن يبدو أن عدم التحقق قد أصبح هدف البعض.

ويفترض أنه بمرور الوقت سيكتمل الاعتماد العالمي على القوى النووية استخدام الوقود الأحفوري والغاز. وإذا كان الحال كذلك، من المهم أن نضع أساساً متفقاً عليه لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على أساس غير تمييزي، بموجب نظام ضمانات دولي مناسب، ووفقاً

إن تغيير التصور أمر أساسي من أجل سد الفجوة بين أولويات البلدان الحائزة للأسلحة النووية والبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية. وعلينا أن نعمل بجهد من أجل زيادة تعزيز النظم القائمة لترع السلاح النووي، ومنع الانتشار والسلامة والتحقق. وفي القيام بذلك العمل، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن النظام العالمي العصري لمنع الانتشار النووي يقوم على ثلاث ركائز متساوية الأهمية - وهي منع الانتشار، ونزع السلاح النووي، والحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وفيما يتعلق باحتياجات البعض من الطاقة وشواغلهم حيال الانتشار الذي يسببه الآخرون، تولى منغوليا أهمية لحق الدول الأطراف في التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولكن إثبات الامتثال لنظام أي معاهدة أمر حتمي إذا أريد التمتع الكامل بالامتيازات والحقوق التي تمنحها الصكوك القانونية ذات الصلة. وبالتالي، تكرر منغوليا تأكيد التزامها بنظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية للضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية لذلك النظام. وقد صدّق بلدي عام ٢٠٠٣ على بروتوكوله الإضافي الملحق باتفاق الوكالة للضمانات، ويؤيد بلدي التطبيق العالمي للضمانات بحيث يمكن اعتماد مزيج من اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية بوصفها قاعدة للتحقق الدولي من الأنشطة النووية السلمية.

ويلاحظ وفدي مع الاهتمام بإنشاء مركز دولي لتخصيب اليورانيوم مؤخرا في أنغارسك ويرحب باعتزام المركز الوفاء باحتياجات البلدان الأخرى من الوقود النووي. ومع ترحيب منغوليا بأحدث توقيع من جانب الجبل الأسود وتصديق الجمهورية الدومينيكية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنها تكرر مناشدتها جميع الدول، وخاصة

عدم الانتشار النووي. وفي الواقع، بالرغم من التخفيضات الكبيرة التي حصلت في الترسانات النووية منذ نهاية الحرب الباردة، فإن عدد الرؤوس النووية المتبقية كبير بشكل غير مقبول. ويتصور العديدون أن التوازن التاريخي بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، الذي أقيم حينما أبرمت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تحوّل بصورة مفرطة نحو عدم الانتشار.

وما زال يتعين تحقيق الخطوات العملية الـ ١٣ الرامية إلى تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وفات منذ وقت طويل أوان بدء المفاوضات بشأن إبرام صك للضمانات الأمنية السلبية يكون غير مشروط وملزما قانونا، والمفاوضات بشأن عقد معاهدة عالمية يمكن التحقق منها لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولم تتمكن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، خلال وجودها الذي استمر عقدا، من الدخول في حيز التنفيذ. وتتفق منغوليا على أن هذه الحالة القائمة يلزم استعراضها. وبالرغم من ذلك، فإن وفدي يؤمن أيضا بأن علينا أن نتفادى الاستسلام للتشاؤم، ويرحب وفدي بالشعور الجديد بالتفاؤل الذي ينتظم في هذه القاعة هذا العام.

إن مؤتمر نزع السلاح يبعث على الأمل بداية طيبة في عام ٢٠٠٨ بفضل الاتساق والاستمرار في قيادة المؤتمر. وتنتطلع إلى عقد مؤتمر استعراضي ناجح للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠. وينبغي المحافظة باستمرار على الروح البناءة التي سادت في الدورة الأولى للجنة التحضيرية التي عقدت في فيينا.

كما أود مرة أخرى أن أؤكد مجددا على دعم منغوليا للمحادثات السادسة بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية وأن أرحب بالتقدم المحرز في المحادثات.

مركز منغوليا. وكل عامين، تكرر الجمعية العامة، من خلال قراراتها ذات الصلة، تأييدها التام لمركز منغوليا الخالية من الأسلحة النووية وتدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة التعاون مع بلدي بشأن تلك المسألة. وتزداد الإشارة إلى مركز منغوليا على الصعيد الثنائية والمتعددة الأطراف والدولية. فعلى سبيل المثال، ظلت حركة عدم الانحياز تؤيد باستمرار وعلى أعلى مستوى لها مركز منغوليا الخالية من الأسلحة النووية، والمؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية والموقعة على تلك المعاهدات، الذي عقد في المكسيك في عام ٢٠٠٥، اعترف بالمركز الدولي لمنغوليا الخالية من الأسلحة النووية وأيده.

وشكّل الاعتراف بمركزنا وتقديم الضمانات الأمنية السلبية لمنغوليا من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في بيانهما المشترك في عام ٢٠٠٠ خطوة كبرى في إضفاء الطابع المؤسسي على مركزنا. وبالبناء على ذلك البيان، يمكن أن يكون قطع التزام ملزم قانونا من جانب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية خيارا مطلوباً لمركز منغوليا الخالية من الأسلحة النووية.

ويعمل بلدي على تحقيق مركز خال من الأسلحة النووية ملزم قانونا. ويحدونا أمل صادق في أن تبدأ في القريب العاجل المشاورات بشأن مشروع معاهدة ثلاثية ذات صلة بالموضوع، قدّم مؤخراً إلى جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي، وفي أن تحرز المشاورات نتائج ملموسة. ونرى أن إضفاء الطابع المؤسسي بشكل قانوني على مركز منغوليا الخالية من الأسلحة النووية سيحدث تأثيراً إيجابياً على التقدم المحرز حالياً في خلو شمال شرق آسيا من الأسلحة النووية ويسهم في إنشاء آلية متعددة الأطراف للتعاون الأمني في المنطقة، الأمر الذي دعا إليه بلدي.

دول الملحق ٢ التي لم توقع أو تصدّق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك لضمان دخولها حيز التنفيذ مبكراً.

كما أن منغوليا تولي أهمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي نعتبره تدبيراً عملياً للغاية لمنع الانتشار. ونشير بالكثير من الارتياح إلى أن منغوليا ستنفذ، في إطار ذلك القرار، مشروعاً لتعزيز عملياتها لمراقبة تصدير واستيراد المواد النووية والمواد المشعة الأخرى، بالمساعدة المالية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة.

ويشكّل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية عنصراً حاسماً للنظام العالمي لعدم الانتشار وتديراً هاماً لبناء الثقة في شتى المناطق وخارجها. وظلت منغوليا متسقة في تأييدها للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والقائمة في إطار معاهدة ثلاثيولكو وراوتونغا وبانكوك وبيليندايا. ورحبنا بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا وما زلنا نؤيد إنشاء مثل تلك المنطقة في الشرق الأوسط.

إن منغوليا أعلنت أرضها منطقة خالية من الأسلحة النووية في عام ١٩٩٢، وهذا العام يشهد الذكرى السنوية الخامسة عشرة لنيل مركزنا بوصفنا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وذلك المركز أدى إلى تعزيز الأمن الدولي لمنغوليا بالوسائل السياسية والدبلوماسية وأسهم في تشجيع عدم الانتشار في المنطقة. وهي لم تكن فكرة جديدة، ولكنها تطوّر إضافي لنظرية اعتبار دولة واحدة منطقة خالية من الأسلحة النووية، ووفرت إمكانياتها الدراسة الشاملة التي أجرتها الجمعية العامة في عام ١٩٧٦ بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

واتسمت الأعوام الـ ١٥ الماضية بالنجاح فيما يتعلق بتعزيز المركز الفريد لمنغوليا. ولاحظ الأمين العام مرارا وتكرارا في تقاريره الإنجازات الملموسة في إضفاء الطابع المؤسسي على مركز منغوليا. واليوم، تبرز قاعدة دولية بشأن

بالمعاهدة، تستبقي ترساناتها النووية بل وتواصل تطوير قدرات جديدة في ذلك المجال.

لا يزال تركيز الأمم المتحدة ينصب في أغلبه على التحدي المتمثل في عدم الانتشار، في حين يجري تجاهل نزع السلاح تجاهلا كبيرا. إنه من الظلم ومن غير المقبول أن نطالب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تمتثل لالتزاماتها في الوقت الذي أخفقت فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها. هذا الاختلال في الاهتمام لن يعالج أبدا بشكل ملائم خطر الأسلحة النووية. ونعتقد أنه ينبغي تشجيع عدم الانتشار ونزع السلاح كليهما بطريقة يعضد فيها كل منهما الآخر وغير تمييزية؛ فلا ينبغي لواحد منهما أن يأخذ أسبقية على الآخر.

إن نزع السلاح النووي أمر ممكن وواقعي، ويمكن تحقيقه من خلال تدابير عملية ومعقولة ودقيقة. وفي المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ قدمت الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهدا قاطعا بإزالة ترساناتها النووية، والتحرك نحو النزع الكامل للسلاح النووي. وينبغي الوفاء بذلك التعهد على الفور، وذلك من خلال التنفيذ الكامل للخطوات العملية الـ ١٣ الساعية إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية، الذي اتفقت عليه جميع الدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبتعد عن الخطابة وأن تبدأ ببذل جهود ملموسة لنزع السلاح. وليس هناك من سبب للإطالة في المناقشات بشأن كيفية السعي إلى نزع السلاح النووي. فإن عدم الوفاء بالالتزامات في إطار جدول الأعمال المتعدد الأطراف والمتفق عليه لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي سيهدد استمرار وجود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسيهدد نظام نزع السلاح

وفي الختام، يعرب وفدي عن تقديره العميق للدول الأعضاء على دعمها المستمر لمركز منغوليا الخالية من الأسلحة النووية خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية، ويؤكد مجددا على استعدادها للتعاون مع جميع الدول الأعضاء والهيئات ذات الصلة للأمم المتحدة في تعزيز مركز منغوليا وتعزيز مصداقيته وتحقيق إضفاء الطابع المؤسسي الكامل عليه بغية الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في شمال شرق آسيا وخارجها.

السيد روديارد (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):

ما زال وجود الأسلحة النووية يمثل تهديدا خطيرا للإنسانية. ولا يمكن التفكير في خطر استخدام تلك الأسلحة نظرا للخطر الذي لا يمكن إحصاؤه لأخطاء التقدير ولوقوع الحوادث. ولذلك، فإن أفضل ضمان من ذلك التهديد هو القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

ونرى أنه ينبغي القضاء على الأسلحة النووية بطريقة منهجية وشاملة. وتكمن المسؤولية عن إزالة تلك الأسلحة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، وناشد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وخاصة الدول التي لديها أكبر الترسانات النووية، التعجيل بجهودها لنزع السلاح.

وما زالت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل أساس نظام نزع السلاح النووي ومنع الانتشار. والتمسك بكلا طرفي الصيغة المركزية في إطار معاهدة عدم الانتشار - منع الانتشار ونزع السلاح النووي - أمر بالغ الأهمية لبقاء معاهدة عدم الانتشار.

ولكننا ما زلنا نشعر بالقلق لأنه بينما وافقت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على رفض الخيار النووي في إطار معاهدة عدم الانتشار، فإن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، وعلى عكس التزاماتها بتزاع السلاح عملا

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرض، باسم الدول العشر الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، المعروفة أيضا باسم معاهدة بانكوك - وهي إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفيت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار - في إطار البند ٩٨ من جدول الأعمال، مشروع قرار، بعنوان "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)"، والذي سيكون متاحا قريبا بوصفه الوثيقة A/C.1/62/L.19.

وتحدد هذه المعاهدة الأهداف التالية: الإسهام بفعالية في الجهود الإقليمية في مجالي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي؛ وإعادة تأكيد حق بلدان المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ وضمان حماية المنطقة من التلوث البيئي والأخطار التي تشكلها المواد والنفايات المشعة أو النووية، والسعي إلى ضمانات الأمن السلبية من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ورغم أن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا دخلت حيز النفاذ منذ ١٠ سنوات لا تزال المنطقة هي الوحيدة التي لديها هذه المعاهدة ولم يصدر بعد بشأنها قرار من الجمعية العامة. والمعاهدة باعتبارها جزءا من الجماعة الأمنية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا تسهم إسهاما مباشرا في تعزيز السلم والأمن الإقليميين. ولبلوغ أهداف المعاهدة من الضروري أن تنضم الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى المناطق الخالية من هذه الأسلحة وأن تتعاون معها.

وأهداف مشروع القرار هي التالية: أولا، السعي إلى التأييد العالمي لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا؛ وثانيا، تشجيع مواصلة التشاور مع

برمته. وتقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء مسؤولية متساوية عن التنفيذ الكامل لجميع أحكام معاهدة عدم الانتشار وتحقيق عالميتها.

ومن هذا المنطلق نرى أن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ينبغي أن تشجع جميع البلدان التي خارج هذا النظام على الانضمام إلى المعاهدة. ومن المهم جدا أيضا الاعتراف بحقوق دولها الأعضاء في السعي إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وللأسف، يكشف الوضع الراهن عكس ذلك تماما. فالتعاون النووي بين الدول الأطراف والدول غير الأطراف في المعاهدة من شأنه أن يقوض جهود تحقيق الطابع العالمي لها وأن يزيد من إضعاف نظام عدم الانتشار. كما أن هذا الوضع يزيد من تفاقمه الصعوبات التي تواجهها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في معاهدة عدم الانتشار في سعيها إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونعتقد أنه ينبغي توفير التعاون النووي حصرا للدول الأطراف في المعاهدة، لأن ذلك سيكون حافزا للدول التي تخلت عن خيارها النووي.

ونلاحظ باهتمام عقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ويجدوننا أمل كبير في أن يوطد الاجتماع المقبل مسارا إيجابيا نحو إنجاح المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة. ومن المهم أن تتمكن آلية استعراض المعاهدة من الاتفاق مسبقا على المسائل الإجرائية وأن تركز على المسائل الجوهرية. وينبغي لاجتماعات المعاهدة أن تتمكن من تعزيز الالتزامات وأن تسفر عن خطوات ملموسة نحو تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار، وفي الوقت نفسه تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، تسهم في عملية نزع السلاح النووي.

مما نسمعه من الخبراء الذين تكلموا هنا ومن المتخصصين في الأمن والسياسة خارج الأمم المتحدة، رغم أن العوامل الموضوعية التي أسهمت في تزايد عسكرة العلاقات الدولية لم تعد موجودة - وقد مرّ علينا ٦٢ عاما من عدم استخدام الأسلحة النووية - يبدو أن النظرة العالمية لنزع السلاح، لا سيما نزع السلاح النووي، يهيمن عليها تصوّرنا لتهديدات وبواعث قلق جديدة. ولقد أثرت هذه العوامل الطارئة على رؤيتنا للمستقبل، لدرجة أنه حدث ارتداد لنزع السلاح في القاموس السياسي المعاصر، وكذلك في قاموس المخافل العالمية لنزع السلاح.

ولكن في الوقت نفسه، عبّرت المناقشات التي دارت على مدى الأيام العشرة الماضية، خلال المناقشة العامة وخلال المناقشات المواضيعية بشأن نزع السلاح النووي، عن تصميم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا على إعطاء أولوية قصوى لهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وفي حين احتفظت الهند بالحد الأدنى المعقول من الردع النووي، لم يطرأ أي تراجع في التزامنا بتزع السلاح النووي، بل أنه يظل شاغلا أساسيا للسياسة الخارجية للهند. والهند لا تسعى إلى سباق تسلح نووي مع أي دولة نووية أخرى، وهي تؤمن بأن أمن الهند وأمن العالم بأسره سوف يتعززان كثيرا في عالم خال من الأسلحة النووية، وأن ذلك سيتحقق من خلال نزع سلاح نووي عالمي ويمكن التحقق منه وغير تمييزي. إن المذهب النووي للهند، الذي تم توضيحه أثناء المناقشة العامة، يتسم بضبط النفس والمسؤولية والشفافية وقابلية التنبؤ والطابع الدفاعي.

الدول الحائزة للأسلحة النووية بغية التوصل إلى الانضمام المبكر من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ وثالثا، تعزيز واستكشاف سبل ووسائل إضافية للتعاون بين المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وغيرها من المناطق الخالية من هذه الأسلحة؛ وأخيرا، المزيد من الإسهام في الجهود العالمية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة.

ويجدونا الأمل في أن تؤيد الدول الأعضاء مشروع القرار باعتبار ذلك مؤشرا ملموسا على التزامها بتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي الدوليين. وما زلنا نعمل مع الوفود لنضمن للمشروع أكبر تأييد ممكن.

السيد براساد (الهند) (تكلم بالانكليزية): يسعدني

أن أرحب في مقعد الرئاسة بنائب الرئيس رومان هنغر، الزميل السابق لي من أسرة نزع السلاح في جنيف. وأود أيضا أن أشيد بالسفير بادجي على إدارة أعمالنا بطريقة مثالية. وأرجو، سيدي، أن تنقلوا إليه تحياتنا. ونود أيضا أن نشكر على وجه الخصوص الممثل السامي للأمم العام والمسؤولين الآخرين الرفيعي المستوى الذين أطلعونا على الوضع الراهن للأنشطة العالمية في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وكذلك أعضاء الفريق المعني بتزع السلاح النووي.

إن التحول المذهل في المشهد الأمني العالمي منذ نهاية الحرب الباردة قد حفّز على إجراء تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية للاتحاد الروسي والولايات المتحدة. ونحن نرحب بالخطوات التي اتخذها هذان البلدان لخفض مخزونات أسلحتهم وتأكيدهما على أهمهما سيفيان بالتزامهما بنزع السلاح النووي. ونود أن نرى إجراء تخفيضات أكثر وأعماق لمخزونات أسلحتهم النووية بغية تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي العالمي. ونود أيضا أن نرى

لم تعد العلاقات عدائية فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وعندما نتناول مسألة نزع السلاح النووي، فإننا ندمج فيها منع الانتشار النووي. والمسألتان ليستا على طرفي نقيض، بل هما وجهان لعملة واحدة. وفي هذا السياق، ذكر ممثل جنوب أفريقيا أن شبكة التكنولوجيا النووية غير المشروعة لتصنيع الأسلحة النووية تشكل تحديا خاصا. ونشيد بالدول على اتخاذ إجراء هادف من أجل مراقبة هذه الشبكات السرية، التي يشترك في بعضها أفراد من داخل هياكل الدولة أو الحكومة.

وفي ما يتعلق بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، يسر الهند، بإيجاز شديد، أن تعتبر نفسها، في هذه المرحلة، من بين البلدان الداعية إليها أصلا. فقد أعربت الجمعية العامة، في قرارها ٧٥/٤٨ لام، الصادر عام ١٩٩٣، الذي قدمته الهند، عن اقتناعها بصورة لا لبس فيها بأن إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وفعليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى سيمثل إسهاما كبيرا في منع الانتشار النووي بجميع جوانبه، وأوصت بالتفاوض بشأن عقد هذه المعاهدة في أكثر المحافل الدولية ملاءمة - أي في مؤتمر نزع السلاح تحديدا. ونرى أن مثل هذه المعاهدة يجب أن تحظر إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى.

وما زالت الهند تؤمن بأن أي معاهدة من هذا القبيل ينبغي أن تكون غير تمييزية. ويجب أن تنص على نفس الالتزامات والمسؤوليات المترتبة على جميع الدول. وبينما لا يخامرنا أدنى شك في أن طبيعة التحقق ومداه وآلياته سيتم تحديدها خلال المفاوضات، فإننا نعتقد أن معاهدة لوقف

إن قدرة المجتمع الدولي على التحرك نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي تستلزم إعادة تأكيد الالتزام المطلق من جميع الدول، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية، بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وإلى أن يحين الوقت الذي يتحقق فيه زوال الأسلحة النووية، هناك عدد من التدابير التي يمكن اتخاذها في غضون ذلك، لمنع خطر اندلاع حرب نووية.

ويمكن لوضع ميثاق عالمي بشأن حظر استخدام الأسلحة النووية أن يشكل تديرا مكملا هاما في ذلك الصدد، باعتباره شرطا مسبقا لإبرام اتفاقية بشأن حظر تطوير الأسلحة النووية وإنتاجها وتكديسها ونقلها وتدمير تلك الأسلحة. وبنزع الشرعية عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، يمكن لمثل هذا الصك أن يسهم في الحد من خطر اندلاع حرب نووية. وكما ذكرنا بذلك أمس باتريسيا لويس، مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، فقد اتخذ المجتمع الدولي خطوة مماثلة في عام ١٩٢٥ في ما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وينطبق ذلك المثال على ما تبقى من أسلحة الدمار الشامل - أي الأسلحة النووية - التي تتناولها اليوم.

وللهند اقتراح ظل مطروحا لفترة طويلة يقضي بأن يبدأ مؤتمر نزع السلاح مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية دولية لمنع استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية تحت أي ظرف كان. وثمة اقتراح قيم آخر، عبرت عنه العديد من الأوساط في اللجنة الأولى، يتمثل في السعي إلى اتخاذ تدابير محددة تخفف بصورة كبيرة من أخطار اندلاع حرب نووية، ريثما يتم وضع ميثاق عالمي لإزالة الأسلحة النووية. وتتراوح هذه التدابير من تشجيع حوار دولي بشأن الأمن التعاوني إلى إلغاء حالة استنفار الأسلحة النووية. وهذه تدابير واقعية وقابلة للتنفيذ، لا سيما في البيئة الدولية التي تحسنت منذ انتهاء الحرب الباردة، حيث

سري لانكا، سنغافورة، سورينام، سيراليون، غينيا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، كمبوديا، كوبا، الكونغو، كينيا، ماليزيا، مدغشقر، المملكة العربية السعودية، منغوليا، ناميبيا، نيبال، هايتي. وقدمت مشاريع قرارات بشأن هذا الموضوع سنويا منذ عام ١٩٩٤، ويحظى نص قرار هذه السنة بتأييد واسع من رابطة أمم جنوب شرق آسيا والعديد من البلدان الأخرى.

ويُقي مشروع القرار الحالي على معظم العناصر الواردة في مشاريع القرارات الأخرى التي قدمت سنويا: أي هدي الإزالة الكلية للأسلحة النووية وإقامة عالم خال من الأسلحة النووية، والتأكيد على أن نزع السلاح يظل أولويتنا القصوى في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويجدد مشروع القرار دعوته لمؤتمر نزع السلاح إلى أن ينشئ، على أساس الأولوية، لجنة مخصصة لمعالجة نزع السلاح في وقت مبكر من عام ٢٠٠٨.

ونحث مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية على الكف فوراً عن التحسين النوعي والاستحداث والإنتاج والتكديس للرؤوس الحربية النووية ونظم إيصالها. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أهمية الـ ١٣ تدبيراً المتعلقة بالجهود المنهجية والتدريبية لتحقيق الأهداف المتمثلة في نزع السلاح النووي الذي سيؤدي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، كما اتفقت على ذلك الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠.

ومشروع القرار A/C.1/62/L.40 نص شامل بشأن نزع السلاح النووي يجسد الدور الحيوي لتعددية الأطراف في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأود أن أدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم دعمها، كما فعلت في السنوات الماضية، وأن تصوت مؤيدة لمشروع القرار A/C.1/62/L.40.

إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تتضمن آلية للتحقق بغية كفالة امتثال جميع الدول الأطراف فيها لالتزاماتها بموجب المعاهدة. ويكتسي الامتثال التام من جانب جميع الدول لالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية التي هي طرف فيها أهمية حاسمة لتحقيق الأهداف المتوخاة من وضع تلك الصكوك. وعندما توافق دولة على الانضمام إلى صك من الصكوك، فإنها تريد أن تتأكد من أن الدول الأطراف الأخرى في ذلك الصك تتمثل هي أيضا لالتزاماتها بموجبه. والتحقق، الذي يؤدي غرضي الكشف والردع، يمنح ذلك التأكيد. وقد ينطوي انعدام التحقق على عدم الثقة في الامتثال للمعاهدة، ويشجع عدم الامتثال عمداً، ويؤدي إلى تبادل الاتهامات بشأن عدم الامتثال.

ونأمل أن نتناول المسائل التي ذكرتها في بياني في مؤتمر نزع السلاح، من خلال تعزيز الحوار الجاري بشأن برنامج عمل المؤتمر بصورة تلبي شواغل جميع الدول المشاركة، الصغيرة والكبيرة، النامية والمتقدمة النمو، الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، داخل التحالفات العسكرية والعلاقات الأمنية المتميزة أو خارج نطاقها. ومن ثم، سيكون بمقدورنا سد الهوة الحالية بين الواقع الراهن والإجراء السياسي المطلوب لتحقيق نزع السلاح النووي.

السيد لوين (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف والاعتزاز لي أن أعرض مشروع القرار المعنون "نزع السلاح النووي"، باعتبار ميانمار المقدّم الرئيسي، لمشروع القرار الذي سيتم توزيعه قريباً بوصفه الوثيقة A/C.1/62/L.40. والدول الأخرى المقدّمة لمشروع القرار هي الأردن، إندونيسيا، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوتان، بوركينافاسو، تايلند، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زامبيا، ساموا،

وترى البرازيل أن التقدم في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يعتمد إلى حد كبير على خطوات ملموسة لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة بأساليب، منها تعزيز الآليات في مجالي الشفافية والمساءلة، في جملة أمور.

السيدة غارسيا جوردان (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): تعتبر كوبا أن استخدام الأسلحة النووية أمر غير مشروع وغير أخلاقي تماما ولا يمكن تبريره تحت أي مذهب أو مفهوم أممي. وكوبا ما فتئت تدعو بقوة إلى الإزالة التامة لجميع أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. وكوبا، شأنها شأن حركة عدم الانحياز، كانت دائما وستظل تعطي أولوية مطلقة لنزع السلاح النووي.

وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة، لا يزال هناك نحو ٣٠ ٠٠٠ سلاح نووي في العالم؛ منها أكثر من ١٢ ٠٠٠ سلاح جاهز للاستعمال الفوري. واستخدام هذه الأسلحة سيكون له أثر مدمر على كل مظاهر الحياة في العالم. ويشكل استخدام هذه الأسلحة انتهاكا صارخا لجميع القواعد الدولية المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية. وعلاوة على ذلك، يجري باستمرار إنتاج أسلحة نووية جديدة وأكثر تطورا؛ وتشكل هذه الأسلحة تهديدا خطيرا لكل البشرية. ووجود مذاهب الدفاع الاستراتيجي التي تقوم بصورة متزايدة على حيازة هذه الأسلحة واستخدامها أمر غير مقبول ويمثل خطرا جسيما على السلام والأمن الدوليين.

إن الاعتقاد بأن الضمان الوحيد للأمن يتأتى عن طريق حيازة الأسلحة النووية هو اعتقاد خاطئ تماما. وتحقيق الأمن لدولة ما بالتهديد بأسلحة الدمار الشامل يفسد أهم المبادئ الأساسية للتعايش بين البشر. والاستمرار في حيازة

السيد بارافوس (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): نؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل أوروغواي بالنيابة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بشأن مسألة نزع السلاح النووي. وهذه المرة، أود أن أدلي بملاحظات إضافية بشأن اقتراح برازيلي يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي.

وكانت الحكومة البرازيلية تنوي أن تقدم لدورة الجمعية العامة هذه مشروع قرار بشأن الحالة العالمية لنزع السلاح النووي. وكان الهدف من ذلك هو البدء بممارسة متواضعة وغير تصادية وللشفافية، تطلب من بلدان بعينها أن توافي الأمين العام، على أساس طوعي، بمعلومات واقعية بشأن التدابير الفعالة التي اتخذتها في ما يتعلق بنزع السلاح النووي.

وبدأنا مشاورات مع عدة وفود في إطار مؤتمر نزع السلاح في جنيف. واستمرت تلك المشاورات غير الرسمية خلال الدورة الحالية للجنة الأولى. ولقي مشروع القرار دعما واسعا، وكانت بعض الوفود مستعدة للمشاركة في تقديم المبادرة. ونحن نشكر تلك الوفود على تأييدها وعلى ما قدمته من اقتراحات مفيدة. وننوي الاستمرار في العمل مع تلك الوفود بشأن هذه المسألة.

ومع ذلك، كانت هناك بعض الوفود، منها قلة من وفود البلدان النامية، التي نقلت إلينا عدم ارتياحها تجاه بعض أحكام مشروع القرار. ونعتقد أن هذه المبادرة ينبغي أن تركز على أوسع قدر ممكن من دعم البلدان الأعضاء، ولذلك، سيكون من المفيد عقد مزيد من المشاورات. وفي هذا السياق، قررت البرازيل عدم تقديم مشروع القرار في هذه المرحلة ومواصلة العمل بشأن المسألة في هذه اللجنة وفي إطار العملية التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠، حيث كانت الفكرة قد قدمت أصلا من جانب الوفد البرازيلي.

وتؤكد كوبا ضرورة الحتمية لبدء مفاوضات متعددة الأطراف تفضي فوراً إلى إبرام اتفاقية تحظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على إزالة تلك الأسلحة.

السيد رباطجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة اليوم لعرض مشروع مقرر ومشروع قرار. أولاً، مشروع المقرر الذي سيصدر بوصفه الوثيقة A/C.1/62/L.20، المعنون "القذائف". ومقدمو مشروع المقرر هذا هم إندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية ومصر. ومنذ إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٩٩، ما برحت معالجة مسألة القذائف من جميع جوانبها في إطار الأمم المتحدة تحظى بتأييد متزايد.

وتمكن الفريق الأول للخبراء الحكوميين من اعتماد تقرير (A/57/229) - وهو أول تقرير من نوعه في تاريخ الأمم المتحدة - حيث تم تناول مسألة القذائف من جميع جوانبها بشكل شامل. ومع ذلك، نظراً لتعقيد المسألة قيد النظر، فإن الفريق الثاني من الخبراء الحكوميين أهدى عمله دون تحقيق النجاح الذي أحرزه الفريق الأول.

لذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، بدعم من مستشارين مؤهلين ومن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، أن يُعد تقريراً يُقدم في عام ٢٠٠٦ وأن ينشئ فريقاً ثالثاً من الخبراء الحكوميين في عام ٢٠٠٧، بولاية أكثر تحديداً لمواصلة استكشاف السبل والوسائل لمعالجة مسألة القذائف من جميع جوانبها في إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك تحديد المجالات التي يمكن التوصل فيها إلى توافق في الآراء. وبفضل جهود معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والأمانة العامة، قُدِّم التقرير إلى الجمعية العامة، وبعد ذلك بدأ الفريق الثالث عمله.

الأسلحة النووية على نحو غير مسؤول يشجع على الانتشار، وهو بدوره يزيد الخطر النووي في العالم.

ومن غير المقبول ألا تتمكن الدول الحائزة للأسلحة النووية من إحراز تقدم في التوصل إلى اتفاق لا لبس فيه في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بإزالة الأسلحة النووية بصورة تامة. فالالتزامات التي قُطعت بالفعل يجب الوفاء بها بالكامل، بما في ذلك الخطوات العملية الـ ١٣ التي اتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠. ويجب أن تؤكد أنه بالنسبة إلى كوبا، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليست هدفاً في حد ذاته، بل هي خطوة صوب تحقيق نزع السلاح.

وتؤكد كوبا بقوة من جديد رفضها التطبيق الانتقائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والكيل بمكيالين. وفي الوقت ذاته، تؤكد أنه لا يمكن تأجيل نزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية في حين تعطى الأولوية لعدم الانتشار الأفقي.

إن حق الدول غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية يجب أن يلقى الاحترام الكامل. ولا يجوز أن نستمر في تأجيل بدء مفاوضات متعددة الأطراف لإبرام صك عالمي ملزم قانوناً وغير مشروط يُلزم البلدان الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدام هذا النوع من الأسلحة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

أن الأسلحة النووية وهياكلها الأساسية التقنية باهظة الكلفة. وصناعة الأسلحة النووية تبعد موارد يمكن استخدامها في برامج قيِّمة، مثل المساعدة الإنمائية التي قد تشكل إسهاماً حقيقياً في الأمن والسلام الدوليين.

ولمتابعة الالتزامات في مجال نزع السلاح، اتفق المشاركون في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، بتوافق الآراء، على ١٣ خطوة عملية لبذل جهود منتظمة ومتصاعدة من أجل تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، والفقرتين ٣ و ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ المعني بمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

ولكن، بعد مرور ١٢ سنة على التمديد غير المحدود للمعاهدة، ومرور ٣٧ عاما على بدء نفاذها، ما زال يتعين تنفيذ الالتزامات في مجال نزع السلاح النووي. وقد أعرب المجتمع الدولي، في مناسبات عديدة، عن قلقه إزاء عدم تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية في إتمام إزالة ترساناتها النووية من أجل نزع السلاح النووي. وهناك تعابير عن قلق بالغ بشأن تطوير أنواع وأجيال جديدة من الأسلحة النووية، الأمر الذي يتعارض مع التعهدات التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية، عند إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بأن هذه المعاهدة ستحول دون تحسين الأسلحة النووية الحالية وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية.

ونظرا لأن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار يتيح فرصة سانحة لمساءلة الدول الحائزة للأسلحة النووية عن وفائها بالتزاماتها المتصلة بنزع السلاح النووي، يحث مشروع القرار الحالي الدول الأطراف على متابعة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي بموجب المعاهدة، والتي تم الاتفاق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، في إطار مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وفي ذلك السياق، عقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، بنجاح اجتماعا أولا بجنيف، في عام ٢٠٠٧. ونحن في الواقع نشعر بالارتياح لأن الامتثال لجميع أحكام معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك المادة السادسة، مدرج الآن في جدول أعمال العملية الاستعراضية.

ويسعدنا أنه جرى في الدورة الأولى التي عقدها الفريق الثالث مناقشة بناءً وجادة للغاية بشأن المسألة المعقدة المتعلقة بالقذائف من جميع جوانبها. وحيث أن الفريق سيعقد دورتين أخريين في عام ٢٠٠٨، وتماشيا مع توصيات الجمعية العامة بتحسين أساليب العمل، فإن مقدمي مشروع القرار قرروا هذا العام تقديم مشروع مقرر عوضا عن مشروع قرار، يُطلب فيه إدراج بند معنون "القذائف" في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. والقرار الذي اتخذ في العام الماضي (القرار ٥٩/٦١) حظي بتأييد ١١٥ من الدول الأعضاء؛ ونأمل أن يكون بإمكان الوفود أن تؤيد مشروع المقرر الحالي، كما أيدت بالفعل القرارات ذات الصلة في الأعوام الماضية.

وأود أن أعرض الآن على اللجنة، كما فعلت في الدورة الستين، مشروع قرار بعنوان "متابعة الالتزامات في مجال نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمري الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠"، الذي سيصدر بوصفه الوثيقة (A/C.1/62/L.8).

لقد كان الهدف الأساسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين من جميع جوانبه، أن تبقى في حيز النفاذ لمدة ٢٥ عاما. وفي مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديد النفاذ لها لعام ١٩٩٥، تم تمديد المعاهدة من خلال مجموعة متكاملة من الاتفاقات والالتزامات، من ضمنها على وجه الخصوص، التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية ببذل جهود منتظمة ومتصاعدة لتخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، على أن يكون الهدف النهائي من ذلك هو إزالة تلك الأسلحة. واعتمد المؤتمر أيضا قرارا بشأن الشرق الأوسط.

في الحد من الخطر النووي، وإيجاد بيئة ملائمة لإجراء المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاق بشأن حظر الأسلحة النووية. وهو، بالتالي، سيشكّل تدبيراً مؤقتاً هاماً، ريثما نتوصل إلى اتفاق بشأن عملية تدريجية لإزالة التامة للأسلحة النووية. وستؤدي الاتفاقية المقترحة أيضاً إلى تقليل هيمنة الأسلحة النووية في مجال صون الأمن الدولي، وستسهم في إحداث تغييرات في المذاهب والسياسات والمواقف والمؤسسات اللازمة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ويكرر منطوق مشروع القرار الطلب الموجه إلى مؤتمر نزع السلاح لبدء مفاوضات للتوصل إلى اتفاق بشأن إبرام اتفاقية دولية لحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف. والتصويت تأييداً لمشروع القرار هذا سيكون تصويتاً من جانب المجتمع الدولي لتأييد اتخاذ خطوة بالغة الأهمية نحو إزالة الأسلحة النووية.

وأتشرف أيضاً بعرض مشروع القرار المتعلق بتخفيض الخطر النووي، الذي سيصدر بوصفه الوثيقة A/C.1/62/L.21. وقد اتفقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالإجماع في عام ١٩٧٨، على أن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على الجنس البشري. واتفقت الدول الأعضاء أيضاً على أن التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية تحظى بأعلى أولوية.

وبينما يتعزز زخم توافق الآراء على الصعيد الدولي بشأن فرض حظر على الأسلحة النووية، ظللنا ندعو إلى اتخاذ تدابير للحد من الأخطار التي تشكلها هذه الأسلحة، بغية الحفاظ على المصالح الأمنية الجماعية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويقدّم مشروع القرار مقترحات متواضعة وعملية إلى حد بعيد للحفاظ على سلامة وأمن الجنس البشري،

وأحكام مشروع القرار غنية عن التفسير، إذ قد استخلص معظمها من وثائق مؤتمري استعراض المعاهدة، التي صدرت بتوافق الآراء. ونص مشروع قرار هذه السنة يشبه النص السابق، فيما عدا التحديث الفني والفقرة الأخيرة من الديباجة، التي تحيط علماً بالاجتماع الأول للجنة التحضيرية الذي عقد عام ٢٠٠٧.

ونحن على ثقة بأن مشروع القرار هذا سيحظى، على غرار ما حدث في المرة السابقة، بتأييد أغلبية الدول الأعضاء، المخلصة في تعزيز مصداقية معاهدة عدم الانتشار ونزاهتها.

السيد برازاد (الهند) (تكلم بالانكليزية): بينما نتظر نشر الوثيقتين A/C.1/62/L.21 و A/C.1/62/L.23، المقرر إصدارهما في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، آخذ الكلمة لأعرض مشروع القرارين، اللذين قدمتهما الهند في إطار المجموعة المتعلقة بنزع السلاح النووي. وقد أرسل نصابهما في وقت سابق من اليوم إلى مقار بعثات جميع الدول الأعضاء في نيويورك.

أولاً، أود أن أعرض، بالنيابة عن المقدمين، مشروع القرار المعنون "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية"، الذي سيصدر بوصفه الوثيقة A/C.1/62/L.23. يؤكد مشروع القرار على أن استخدام الأسلحة النووية يشكل أخطر تهديد لبقاء الجنس البشري. وفي آخر مؤتمر قمة لحركة عدم الانحياز، أكد رؤساء الدول أو الحكومات المشاركون قلقهم إزاء الخطر الذي يتهدد البشرية نتيجة لاستمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها.

ويعبر مشروع القرار عن إيمان مقدميه بأن إبرام صك عالمي متعدد الأطراف وملزم قانوناً، يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، من شأنه أن يسهم

ريثما تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ويدعو منطوق مشروع القرار إلى إجراء استعراض للمذاهب النووية، فضلا عن اتخاذ خطوات فورية للتقليل من مخاطر الاستخدام غير المقصود أو المعارض للأسلحة النووية، بما في ذلك عن طريق إلغاء حالة تأهب الأسلحة النووية وإلغاء الاستهداف، ويطلب من الدول الحائزة للأسلحة النووية اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الخطوات المقترحة.

ويستند مشروع القرار اقتناع مقدميه بأن وضع القوات النووية على أهبة الاستعداد ينطوي على خطر الاستخدام غير المقصود أو المعارض لهذه الأسلحة على نحو غير مقبول، الأمر الذي يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة. وقد أدى التهديد الناشئ عن زيادة خطر وقوع الأسلحة النووية أو مكوناتها في أيدي جهات غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون، إلى زيادة تفاقم الأخطار الحالية.

وسيكون التصويت الإيجابي تأييدا لمشروع القرار هذا إعادة تأكيد من جانب المجتمع الدولي على عزمه على اتخاذ تدابير بالغة الأهمية نحو تخفيض الخطر النووي، فضلا عن الخطر غير الضروري المتمثل في اندلاع حرب نووية عن غير قصد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة المواضيعية لهذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.